جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان:

تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية

دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011–2016

إعداد الطالبين:

- عامر محمد
- بن عمار محمد

الأستاذ المشرف:

بوجلة إيمان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:....2018/06/24...

السنة الجامعية 2017-2018

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان:

تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية

دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011–2016

إعداد الطالبين:

- عامر محمد
- بن عمار محمد

الأستاذ المشرف:

بوجلة إيمان

السنة الجامعية 2017-2018

شكر و عرفان

قال تعالى: (لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)

سورة إبراهيم ،الآية: 07

الشكر من قبل و من بعد لله تعالى الواحد الأحد الفرد الصمد على التوفيق و السداد في كتابة هذا البحث المتواضع.

عظيم شكرنا و تقديرنا للدكتورة الفاضلة بوجلة إيمان التي أشرفت على بحثنا ووجهتنا التوجيه الأمثل في الطريق الصحيح بفضل علمها الثري و خبرتها ،فيسرت لنا الطريق و ساعدتنا فيه كثيرا.

كما نوجه جل شكرنا إلى كل من علمنا حرفا في مسيرتنا التعليمية بدءا بالأساتذة الأجلاء جميعا دون تخصيص و انتهاءا بموظفي المكاتب.

رحم الله أستاذنا العزيز بلميراد

إهداء :

أهدي ثمرة جهدي إلى

من فداني بعمره و سقاني بعرق

جبينه "أبي العزيز "

أهدي إلى من سكنتني في قلبها و عيونها ،و من علمتني

الصمود مهما تبدلت الظروف "أمي العزيزة"

إهداء إلى أخواتي و إخوتي الأعزاء

إلى

زملائي و زميلاتي دفعة 2018

أهدي هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عز و جل لأن يجد القبول

و النجاح

بن عمار محمد

إهداء:

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى روح والدي الكريم .

إلى والدتي حفظها الله و رعاها،

إلى عائلتي الصغيرة بداية برفيقة الدرب زوجتي العزيزة

إلى نور عيني فلذة كبدي : أسامة ، خديجة ،امحمد

إلى كل عمال مؤسسة سونلغاز رحوية دون استثناء .

إلى كل زملائي في الدراسة دفعة 2018

إلى كل من مد يد العون و لو بكلمة محفزة أو عمل مشجع.

عامر محمد

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لبحث أثر التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة آخذين بذلك التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي كحالة دراسية و ذلك من خلال تسليط الضوء على حركة التجارة البينية و الخارجية في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة و أخيرا تحليل و تقييم مختصر لها في هذه المنطقة الحيوية من العالم العربي خلال الفترة (2011-2016)

و قد خلصت الدراسة الى نتيجة حتمية مفادها أن تكتل دول مجلس التعاون الخليجي كان له دور كبير في تحرير تجارتها البينية و من ثم الدولية بشكل عام.

Résumé :

Notre étude a pour but d'étudier l'impacte de l'intégration économique sur le commerce international dans les défit économiques actuels, en prenant comme exemple l'intégration économique du Conseil de coopération des États arabes du Golfe comme étude de cas.

L'étude se base sur le commerce interne et externe dans l'intégration économique du Conseil de coopération des États arabes du Golfe vus les nouveaux changements économiques puis on procède une analyse et évaluation de ces derniers dans cette région vive du monde arabe pendant la période (2011-2016).

Finalement le résultat obtenu montre que l'intégration économique du Conseil de coopération des États arabes du Golfe a libéré le commerce interne puis l'international.

فهرس المحتويات

إهداء
كلمة شكر
ملخص الدراسة
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
مقدمة.....أ

الفصل الأول: عموميات حول التجارة الدولية

المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية.....9
المطلب الأول : مفهوم التجارة الدولية.....9
المطلب الثاني : التخصص والدولية.....11
المطلب الثالث : أهمية التجارة الدولية.....16
المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية.....20
المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية لتجارة الدولية.....20
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية.....24
المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الدولية.....29
المبحث الثالث : سياسات و مبادئ التجارة الدولية.....34
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية الدولية.....34
المطلب الثاني: مبدأ حرية التجارة الدولية.....36
المطلب الثالث: مبدأ الحماية في التجارة الدولية.....38

الفصل الثاني: عموميات حول التكتلات الاقتصادية

المبحث الأول : ماهية التكتل الاقتصادي.....46
المطلب الأول : مفهوم التكتل الاقتصادي.....46
المطلب الثاني : دوافع التكتل الاقتصادي.....50
المطلب الثالث : شروط التكتل الاقتصادي.....54

المبحث الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للتكتل الاقتصادي.....59
المطلب الأول : النظرية الاتحادية (الفدرالية).....59
المطلب الثاني : النظرية التعاملية.....61
المطلب الثالث : النظرية الوظيفية.....62
المبحث الثالث : مراحل وحالات التكتلات الاقتصادية العربية.....68
المطلب الأول : مراحل التكتل الاقتصادي.....68
المطلب الثاني : محفزات وعراقيل التكتلات العربية.....76
المطلب الثالث : أهم التكتلات الاقتصادية العربية.....82

الفصل الثالث: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول:نظرة عامة حول دول مجلس التعاون الخليجي.....88
المطلب الأول: نشأة دول مجلس التعاون الخليجي.....88
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لدول المجلس، وأسباب تأسيسه.....90
المطلب الثالث : دوافع التعاون الإقليمي لأقطار المجلس.....94
المبحث الثاني: مراحل التكامل الخليجي وأهم العقبات التي تواجهه.....99
المطلب الأول: مراحل التكامل الخليجي.....99
المطلب الثاني: المعوقات الداخلية والخارجية التي تقف أمام دول المجلس في تحقيق التكامل.....102
المطلب الثالث : تحديات مجلس التعاون الخليجي.....106
المبحث الثالث :التجارة البينية والتجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي.....108
المطلب الأول : التجارة الخارجية لدول المجلس.....108
المطلب الثاني : التجارة البينية.....112
خاتمة عامة: 119
قائمة المصادر و المراجع :.....124

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	جدول رقم (3-1) : نسبة التغير السنوي في صادرات دول المجلس للفترة 2011 - 2016 م	109
02	جدول (3-2) : نسبة التغير في قطاعات التصدير الأساسية في دول مجلس التعاون في 2016 م مقارنة مع عام 2015 م معدل النمو السنوي	110
03	جدول (3-3): معدل النمو السنوي (%) في الواردات السلعية في دول مجلس التعاون للفترة 2011-2016م	111
04	جدول (3-4): نسبة (%) التغير في التجارة البينية لدول مجلس التعاون للفترة 2011-2016م	113

قائمة الجداول :

الرقم	الجدول	الصفحة
01	جدول رقم (3-1) : نسبة التغير السنوي في صادرات دول المجلس للفترة 2011- 2016	109
02	جدول (3-2) : نسبة التغير في قطاعات التصدير الأساسية في دول مجلس التعاون في 2016 مقارنة مع عام 2015 معدل النمو السنوي	110
03	جدول (3-3) : معدل النمو السنوي (%) في الواردات السلعية في دول مجلس التعاون للفترة 2011-2016	111
04	جدول (3-4) : نسبة (%) التغير في التجارة البينية لدول مجلس التعاون للفترة 2011-2016	113

لقد نتج عن تلك الحرب التي دارت بين النظام الاشتراكي و النظام الرأسمالي عدة تداعيات و تطورات تلخصت في جملة من المفاهيم الوليدة خاصة في المجال الاقتصادي و كان أهمها حول تدويل العلاقات الاقتصادية خاصة التجارة الخارجية و كيفية صهر ثقافة التكتلات الاقتصادية و التجمعات الإقليمية و التي تتعدى حدود تحرير و تدويل التجارة الخارجية.

و في ظل هذه التحولات بدأت تتجلى و تظهر إلى العلن ظاهرة الاتجاه نحو تكوين تكتلات اقتصادي و من أهم الخصائص المميزة لهاته الظاهرة هي الرغبة و الحاجة لمزيد من التكامل و التعاون بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المعلومات المتجانسة اقتصاديا و ثقافيا و حضاريا و تاريخيا و التي تربطها طبعا مصالح اقتصادية مشتركة فضلا عن مواجهة التحديات العالمية جمعا لا فردا.

و قد نتج عن هذه التكتلات الثنائية و الإقليمية موجة متصاعدة حيث لم يعد مقتصر على الو.م.أ كونها الزعيم الوحيد اقتصاديا آنذاك بل تعدى ذلك فعلى الصعيد الأوروبي ظهرت مجموعة الاتحاد الأوربي الذي وصل إلى آخر مرحلة من التكامل ناهيك عن دول جنوب شرق آسيا كقوة اقتصادية صاعدة و بعد كل هذا تأكد للجميع أن التكتل و الاندماج أصبح حتمية من أجل شق طريق نحو التقدم و حل المشاكل الاقتصادية و مواجهة مختلف التحديات.

و من بين التكتلات القائمة حاليا في دول النامية و الذي يعتبر ناجحا نوعا ما ، دول مجلس التعاون الخليجي و الذي هو الأخر يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف المشتركة أهمها تسريع حركة رؤوس الأموال و تحرير التجارة البينية و الخارجية.

إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع و الذي هو محور دراستنا سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

- فيما تجلى تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الخارجية و البنية لدول مجلس التعاون الخليجي؟

و قد تسوقنا هذه الإشكالية إلى صياغة أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي :

- ✓ ما هي الدوافع التي أدت إلى تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية؟
- ✓ هل تحررت التجارة الخارجية أم تقيدت في ظل قيام مثل هذه التكتلات؟
- ✓ إلى أي مدى أدى تكتل دول مجلس التعاون الخليجي في تحرير التجارة الخارجية؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا طرح جملة من الفرضيات تكون كالتالي:

الفرضية الأولى:

تنامت و تزايدت ظاهرة التكتلات نتيجة لنوايا الدول في تصريف منتوجاتها و توسيع رقعتها السوقية.

الفرضية الثانية:

لقد تحررت التجارة الخارجية في ظل قيام التكتلات الاقتصادية .

الفرضية الثالثة:

لقد تحررت التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي بعد قيام هذا التكتل بعدما تحررت تجارتها الخارجية.

أهداف الدراسة:

أردنا من خلال هذا البحث التطرق و التمعن في :

- التعرف على مفهوم و أسباب و مقومات كل من التجارة الخارجية و التكتلات الاقتصادية.
- إبراز تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الخارجية.
- تسليط الضوء على تجربة دول مجلس التعاون الخليجي و مدى نجاحها.

أهمية الدراسة:

إن ظاهرة التجارة الخارجية و التكتلات الاقتصادية تعتبران احد دعائم الاقتصاد العالمي و نظرا لحداثة الموضوع أردنا خوض هذه الدراسة فقيام أي تكتل اقتصادي مرهون بتحرير التجارة الخارجية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع لسببين اثنين نذكرها:

سبب ذاتي : و هو الرغبة الشخصية في البحث و الدراسة في مجال التجارة الخارجية و التكتلات الاقتصادية.

سبب موضوعي : راجع للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع خصوصا أنه في تطور متزايد ،نتيجة للتوجه الكبير للدول نحو تحرير التجارة الخارجية و التكوين للكتل الاقتصادية الإقليمي.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة ،فهذا راجع أساسا إلى درجة نجاح التكامل خاصة كونه تكامل عربي.

المنهج المستخدم :

في بحثنا هذا اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال التطرق للجانب النظري و التاريخي للتجارة الخارجية و التكتلات الاقتصادية و دول مجلس التعاون الخليجي في محاولة منا لإعطاء فكرة عن كل منهم ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي تجلى في إدراج تقارير و بيانات من مختلف المصادر.

حدود الدراسة:

الإطار الزمني:

لقد تطرقنا في دراستنا لدول مجلس التعاون الخليجي و سلطنا الضوء على التجارة البينية و الخارجية من 2011 إلى غاية 2016.

الإطار المكاني:

كون الموضوع كبير لا يمكن أن يشمل كل التكتلات الاقتصادية التي كان لها تأثير على حركة التجارة الخارجية ،كان تركيزنا منصب حول دراسة دول مجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة ،و هذا كونه تكامل عربي ناجح إلى حد ما.

الدراسات السابقة:

تتمثل الدراسات السابقة و الأبحاث ذات صلة بالموضوع فيما يلي:

- آسيا الوافي "التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التاجرة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة " البحث عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية بجامعة باتنة سنة 2006-2007 عالجت إشكالية البحث عن مستقبل العلاقة بين التكتلات الاقتصادية و الإطار المتعدد الأطراف و مدى التفاعل و التعارض بينهما في مجال الانطلاق نحو المزيد من التحرير التجاري على مستوى العالم و توصلت في الأخير إلى أنه ما دامت التكتلات الاقتصادية لا تخالف قوانين المنظمة العالمية الإقليمية ، فهي ليست إلا مشكل ظرفي لتحرير التجارة الخارجية.
- خالد محمد خليل منزلاوي " التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي " رسالة ماجستير مقدمة على مستوى جامعة الملك عبد العزيز كلية الاقتصاد و الإدارة ، قسم الاقتصاد ، عالج من خلالها مشكل ضعف التجارة البينية لدول مجلس التعاون و مدى حجم ضعف التبادل التجاري و في آخر المطاف استنتج من خلال بحثه أن التجارة البينية لدول مجلس التعاون تلعب دورا مهما في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية و أضاف عدة توصيات من أهمها إعادة صياغة الأساليب المتبعة و كذا السياسات المشتركة تجاه التعاون.

كلا الدراستين السابقتين اشتبهتا مع موضوع دراستنا إلا أنه كانت هناك نقطة تقاطع بحيث لم يتطرق إلى تأثير التكتل الاقتصادي على حرية التجارة الخارجية.

الصعوبات:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات و عراقيل و كذلك كان الحال في إعداد هذه الدراسة خاصة فيما يتعلق بالتعاريف و النظريات و الدراسات السابقة ،حيث سجلت قلة و ندرة في المراجع التي لها علاقة بالموضوع خاصة المراجع المتعلقة بدول مجلس التعاون الخليجي.

تقسيم الدراسة:

شملت دراستنا على ثلاث فصول رئيسية حيث تناولنا في كل منها ما يلي:

الفصل الأول: التجارة الخارجية من حيث التعاريف و النظريات و السياسات و هذا في ثلاثة مباحث يبين الأول ماهية التجارة الخارجية و الفرق بينها و بين التجارة الدولية إضافة إلى التخصص في التجارة الدولية و أخيرا أهمية التجارة الدولية أما المبحث الثاني فتناول نظريات التجارة الدولية و المبحث الثالث تطرقنا فيها إلى سياسات التجارة الدولية.

الفصل الثاني : تعرضنا فيه التكتلات الاقتصادية كظاهرة جديدة و هو الأخر تفرع إلى ثلاث مباحث ،أولا ماهية التكتل الاقتصادي من حيث المفهوم و الدوافع و الشروط أما في المبحث الثاني فبينا المقاربات النظرية المفسرة للتكتل الاقتصادي ،و المبحث الثالث ذكرنا فيه مراحل التكتل الاقتصادي.

الفصل الثالث : خصصناه لدراسة تجربة تكتل دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ثلاث مباحث ففي المبحث الأول تعرفنا على دول المجلس في عموميات موجزة اما المبحث الثاني فعددنا مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي و بعض العقبات التي صادفته ،و فيما يخص المبحث الثالث فكان الضوء مسلط على التجارة البينية و التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون.

تمهيد: تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيس لقيام التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب في ظل التقسيم الدولي للعمل والتخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، وهذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية إثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية ومن خلال بيانها لأسس التبادل بين الدول والعوامل التي تحدد تخصص أي دولة في إنتاج وتصدير سلعة ما وبالتالي استيرادها من قبل الدول الأخرى، إضافة إلى كيفية توزيع المكاسب من التجارة على الدول أطراف التبادل.

ومن خلال هذا الفصل والذي يحتوي على ثلاثة مباحث، سيتم التطرق إلى ماهية التجارة الدولية وهذا في أول مبحث، أما المبحث الثاني فيتناول نظريات التجارة الدولية، في حين يحتوي المبحث الثالث على السياسات التجارية الدولية من خلال التطرق إلى كل من سياستي الحماية والحرية في التجارة الدولية إضافة إلى أدوات هذه السياسات.

المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية

يعتبر موضوع التجارة الدولية من الموضوعات ذات الأهمية البالغة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتي شغلت بال الفلاسفة الاقتصاديين ورجال التسويق والدليل على ذلك مختلف الكتب التي ظهرت لمعالجة هذا الموضوع من زوايا مختلفة.

وسنحاول من خلال هذا المبحث المنطوي على ثلاث مطالب التطرق إلى مفهوم التجارة الدولية في المطلب الأول أما في المطلب الثاني نتعرض إلى التخصيص والدولية وفي المطلب الثالث سوف نبين أهمية التجارة الدولية .

المطلب الأول : مفهوم التجارة الدولية

تجدر الإشارة إلى وجود تعاريف كثيرة ومتنوعة للتجارة الدولية بصفة عامة نذكر أهمها :

- هي أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية متمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[1]

- وعرفها آخرون بأنها : المعاملات التجارية الدولية التي يتم فيها انتقال السلع و الأفراد ورؤوس الأموال ، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]

---

[1] عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013 ، ص 90 .

[2] عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، **اقتصاديات النقود و الصرفية و التجارة الدولية**، الدار الجامعية. الإسكندرية. 1996 .ص56.

– إذا انتقلنا إلى مصطلح التجارة الدولية لنعرف الفرق بينه وبين التجارة الدولية فانه يمكن القول أن الاختلاف بينهم كبير فالمصطلح الثاني (الخارجية) جزء من المصطلح الأول (الدولية) فهذا الأخير يخرجنا من إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي السلعي والخدمي ، الهجرة الدولية ، الحركة الدولية لرؤوس الأموال والتوافق البيئي .[1]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر عدد ممكن من الحاجيات ، وتتكون التجارة الدولية من عنصرين أساسين هما الصادرات والواردات بصورتهما المنظورة وغير منظورة .

الفرق بين التجارة الداخلية و الخارجية:

كل من التجارة الداخلية و الخارجية تكون نتيجة للتخصص و تقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين التجارتين تكمن فيما يلي:[2]

– التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

– التجارة الخارجية تتم في نظم اقتصادية و سياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

– اختلاف ظروف السوق و العوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.

[1] سامي عفيفي حاتم ، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية** ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثالثة ،مصر، 2005 ، ص 32

[2] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية. 1993 ص: 13 .

– مرحلة النمو الاقتصادي في العالم (الرواج، الكساد).

– وجود فرصة للتكتلات و الاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.

– سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.

– اختلاف النظم القانونية و التشريعات الاقتصادية و الضرائبية و الاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية.

– وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية.

المطلب الثاني : التخصص والدولية

الدولة مثل الأفراد لا تستطيع أن تنتج جميع ما تحتاج إليه من سلع وخدمات وإنما يجب عليها أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة أكثر من غيرها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع أن تنتجها داخل حدودها[1] .

والسؤال هنا ما هي الأسباب التي تساعد على تخصص دولة في إنتاج سلعة ما دون غيرها ، ودولة أخرى في سلعة ثانية وهكذا ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل لا بد من استعراض العوامل المؤثرة في قيام تشكيل هيكل التخصص الدولي .

[1] فارس رشيد البياتي ، **الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار غار حراء ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 09 .

أ- **المناخ (العوامل الجوية)** : المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة ، مما يؤثر بدوره في تحديد التخصص والتبادل الدولي ، ورغم أهمية المناخ كعامل أساسي في قيام التخصص الدولي وندرة في الإنتاج الزراعي ، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي فقد أصبح من الممكن إحداث تغيير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة ، فمثال عن ذلك، فان الكثير من المنتجات الزراعية أصبح يستغنى عنها بمنتجات صناعية بديلة كالمطاط الصناعي بدل المطاط الطبيعي والألياف الصناعية قد حلت محل الكثير من المنتجات ، كالقطن والحرير والصوف.[1]

ب-**التفاوت في المواد الطبيعية** : (الظروف الطبيعية) تتمتع بعض الدول بظروف معينة تؤدي إلى التخصص في المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو النشاط الصناعي ، فمثلا بعض الدول العربية متخصصة في إنتاج البترول وبعض من دول العالم متخصصة في إنتاج المعادن كالذهب في جنوب أفريقيا والفحم والحديد في الولايات المتحدة وألمانيا ، وبعض دول العالم يمتاز بتربة خصبة ومناخ ملائم ومياه مناسبة وبناءً عليه يتخصص في إنتاج منتجات زراعية ملائمة، كتخصص البرازيل في إنتاج البن و أندونيسيا في إنتاج المطاط و غيره ...[2]

ج- التفاوت في القوة البشرية : فتوفر الأيدي العاملة في بعض الدول المكتظة بالسكان قد يؤدي إلى زيادة عرض العمالة وبالتالي انخفاض الأجور ويؤدي ذلك إلى تفوق تلك الدول في إنتاج بعض السلع سهلة الصنع ، التي لا تتطلب مهارة فنية أو رؤوس أموال كبيرة مثل صناعة لغزل والنسيج والصناعات

[1] فارس رشيد البياتي ، **الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص09

[2] المرجع نفسه ، ص11 .

الزراعية وما إلى ذلك من الصناعات الخفيفة التي تنتشر في الدول المتخلفة ذات الكثافة العالية مثل باكستان ومصر.[1]

أما الدول الأخرى التي تعاني من قلة عرض القوة العاملة مقارنة بالطلب عليها، فتتميز بارتفاع الأجور ،مما يجعلها تتجه إلى التخصص في الصناعات ذات الكثافة الرأس مالية إذا توفرت لديها مقومات هذه الصناعات مثل المادة الخام ورأس المال والخبرات الفنية و الأسواق، لذلك تتخصص الدول الكبرى كأمريكا وانجلترا وألمانيا والتي تسودها ظاهرة قلة الأيدي العاملة بالنسبة للطالب عليها في إنتاج السلع الإنتاجية الكبرى والباهظة الثمن كالآلات والسفن والسيارات وما إلى ذلك.

د-**التفاوت في حجم رؤوس الأموال** : يعتبر رأس المال من العوامل المكتسبة التي تؤدي إلى التفاوت في الإنتاج بين الدول الأخرى، فبعض الدول المتقدمة التي تتمتع برصيد ضخم من رؤوس الأموال التي يمكن استخدامها في تطوير النمو الصناعي واستغلال كافة مواردها ، أما الدول المتخلفة اقتصاديا فهي تعاني من الندرة النسبية لرأس المال مما يعرقل تقدمها الصناعي بصفة خاصة فظلا عما تجده هذه الدول من عثرات في تنمية رأس المال القومي واستغلال مواردها الطبيعية. ورغم أهمية رأس المال في مجال التخصص الدولي فقد أصبح من الممكن التغلب على ندرة رأس المال عن طريق الاستثمارات الأجنبية، و الذي تسعى الدول التي تعاني من عجز في رأس المال إلى استيراده من الخارج واستغلاله في مشروعات التنمية التي تكسبها بعض التخصصات الدولية.[2]

[1] فارس رشيد البياتي ، **الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص12.
[2] المرجع نفسه ، ص13.

هـ–نفقات النقل : تلعب نفقات النقل دورا هاما في التجارة الدولية، فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطين الدولي للصناعات ، فالتيوطن الصناعي يتم إما بالقرب من موارد الوقود أو القوى الكهربائية أو التقرب من المادة الخام و الأسواق، ويرجع توطين مثل هذه الصناعات في تلك الدول إلى ضخامة نفقات نقل المواد الخام إلى الخارج لتصنيعها.

وتؤثر نفقات النقل أيضا في مقدرة كل دولة على التخصص بين دول العالم، فمنها من يتفوق في إنتاج السيارات ومنها من يتفوق في إنتاج الكيماويات وهكذا، و تخصص كل دولة فيما تمتاز فيه من إنتاج كميات وفيرة من هذا النوع ، إنما يعتمد أساسا على نقل ما يفيض من حاجاتها إلى دولة أخرى . حيث أن كل دولة ليست إلا سوقا لمنتجات الدول الأخرى ولقد ساعد النقل على قيام التخصص الدولي بتوسيعه لدائرة السوق أمام منتجات الدول المختلفة ولولا ذلك لبقي نظام الإنتاج بالوضع البدائي الذي كان عليه في الأزمنة القديمة . فبعض الدول يمكن أن تتخصص في إنتاج سلعة معينة لكن ارتفاع تكلفة نقل هذه السلعة للعالم الخارجي ممكن ان يفقدها ميزة التخصص.[1]

و– فروق الأسعار : يؤثر التفاوت في نفقات الإنتاج عموما على أسعار السلع وبالتالي يمكن الدولة من إنتاج سلع بأسعار أقل من الدول الأخرى، ولهذا فان الأساس المبدئي لقيام التجارة الدولية يكاد ينحصر في فروق الأسعار بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة من الخارج، فالمستهلك يسعى إلى الشراء من أرخص الأسواق لتحقيق أقصى إشباع ممكن من دخله المحدود، وبالتالي فهو يختار السلع ذات

[1] فارس رشيد البياتي ، **الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

الأثمان المنخفضة سواءً كانت منتجة محليا أو مستوردة من الخارج، كما أن المنتج يرغب في بيع منتجاته في أغلى الأسواق ، سواء السوق المحلية أو السوق الخارجية .[1]

بالإضافة إلى ما ذكر، نستطيع أن نجمل أسباب قيام التجارة الدولية (من غير الظروف الطبيعية والتخصص) في الأسباب التالية :[2]

1- أسباب اقتصادية :

- زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع بسبب العنصر التقني والدخول في مجال الإنتاج الكبير وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الإنتاج .

- زيادة تكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال في الدول النامية.

- إمكانية استغلال فرص تسويقية في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات.

2- أسباب سياسية :

- رغبة بعض الدول في الاستيلاء على الأسواق الخارجية لدول معينة، و بالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول.

- ظهور اتجاهات متزايدة من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة، ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول و الدول الأخرى.

[1] فارس رشيد البياتي ، **الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص15.

[2] رعد حسن. الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**. دار النشر. الطبعة الأولى، الجزء الأول. 2000 ص: 57.

المطلب الثالث : أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية ، ويمكن تتبع أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي منذ التجاريين ثم الكلاسيك وكذلك لدى الفكر الاقتصادي المعاصر وقياس أهمية التجارة في الدولة كما يلي :

1- أهمية التجارة الدولية عند التجاريين : يؤمن التجاريين بأهمية التجارة الدولية وقد ارتبط هذا الأمر لديهم بنظرتهم إلى المعادن النفيسة (الذهب والفضة) حيث يرون أن ثراء الدولة أو قوتها وبالتالي تقدمها يقياس بمقدار ما تملكه الدولة من معادن نفيسة مقارنة بالدول الأخرى، ويرون أن المصدر الأساسي لزيادة وتراكم هذه المعادن النفيسة لا يكون مصدره الإنتاج فقط، لأن هناك العديد من الدول لا تمتلك مناجم لإنتاج المعادن وإنما يكون ذلك من خلال نشاط التجارة الخارجية ويتم هذا الأمر من خلال زيادة الصادرات، مما يترتب عليه تدفق المعادن النفيسة إلى داخل الدولة، ولذا احتلت التجارة الخارجية مكانة مرموقة في المجتمع .

يتضح من هذا التحليل أن الفرق الأساسي بين نشاط التجارة الخارجية والتجارة الداخلية لدى التجاريين يتمثل في أن التجارة الداخلية لا تسهم في زيادة ثروة الدولة وتقدمها، لأنه لا يترتب عليها زيادة فيما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة، في حين تساهم التجارة الخارجية في تحقيق الدولة لهذا الهدف من خلال زيادة الفائض بالميزان التجاري، وبالتالي كانت سياسة الدولة توجه لتحقيق هذا الهدف مما يؤدي في النهاية إلى زيادة ثراء الدولة ومن ثم زيادة قوتها مقارنة بدول أخرى .[1]

[1] محمود يونس ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، د ط، 2010 ، ص 21-23 .

2- أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر :

تظهر أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر من واقع تحقيق المصلحة القومية للدولة في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي ، حيث أن النشاط الاقتصادي في الدولة بما يشتمل عليه من مجموعة متعددة من الأنشطة غير المتجانسة في طبيعتها، تلك التي تتكون من النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي أو التبادلي ، أو الأنشطة الأخرى في شكلها تلك التي تتكون من النشاط الصناعي أو الخدماتي..الخ ، وتوجد علاقات ارتباط وتداخل فيما بين هذه الأنشطة وبعضها، وتخضع لمجموعة من القوانين والقواعد التي تنظم عملها معا ، كما أنه في ظل التقدم التكنولوجي المستمر خاصة في مجال المواصلات والاتصالات أو ما يسمى بثورة المعلومات، وما يترتب عليه من تزايد دور المنظمات الدولية وخاصة منظمة التجارة العالمية التي تعمل على التقليل من القيود على التجارة الخارجية ، بدأت فكرة القومية في التراجع بصورة كبيرة، كما قلل ذلك من فعالية السياسات الاقتصادية المحلية في تحقيق أهدافها وذلك بسبب تزايد التدفقات سواء الحقيقية أو النقدية التي تتم خارج نطاق سيطرة الحكومة.[1]

يتضح من التحليل السابق أن أهمية التجارة الدولية ترجع لما يترتب عليها من العديد من الآثار الايجابية في الدول سواء في جانب الإنتاج أو الاستهلاك ، فعلى جانب الإنتاج يترتب على التجارة الخارجية زيادة التخصص وتقسيم العمل دوليا وفقا لظروف كل دولة وإمكانياتها، وبالتالي زيادة إنتاجية وكفاءة عوامل الإنتاج في كل دولة ، ومن ثم زيادة مستوى الناتج الكلي ، مما يدعم عملية النمو والتقدم للمجتمع ، وارتفاع معدلات النمو المحققة به .

[1] محمود يونس ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

أما على جانب الاستهلاك، يترتب على التجارة الخارجية زيادة رفاهية الأفراد بالدولة بسبب زيادة مستوى الاستهلاك، نظرا لأنه في حال حرية التجارة يمكن للأفراد الحصول على العديد من المنتجات التي لم تكن متاحة في ظل عدم وجود التجارة الخارجية، وزيادة المنافسة في السوق المحلية ، وانخفاض مستوى الأسعار فضلا عن تحسين نوعية المنتجات المقدمة لأفراد المجتمع .[1]

– أما قياس أهمية التجارة الدولية فتقاس في الدولة بنسبة الناتج المحلي الإجمالي

– المنتجات التي يمكن إنتاجها في المناطق الحارّة لا يمكن إنتاجها في المناطق الساحلية لان كل منها تختلف عن الأخرى في ميزات معينة.

في حالة الانغلاق سوف تتمكن كل دولة من إنتاج عدد محدود من المنتجات لكن مع وجود التجارة الخارجية سوف تتخصص هذه الدولة في إنتاج هذه السلعة ومن ثم إستبدالها مع دول أخرى.

– يتعدى الأمر هذا الحد إلى أن الدولة سوف تنتج السلع التي تكون تكلفتها أقل ولا تقوم بإنتاج السلع عالية التكاليف ثم تستبدل هذه السلع التي تشكل فائض في أسواق أخرى خارجية .

– والجدير بالذكر أن المنافسة التامة والتخصص سوف يؤديان إلى استغلال الموارد بشكل أمثل بعد قيام التجارة الدولية .[2]

_كما أن أهمية التجارة الدولية تختلف من دولة إلى أخرى وعموما فان أهمية التجارة الدولية تكمن فيما يلي [3]:

[1] محمود يونس ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

[2] عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، **اقتصاديات النقود و الصرفية و التجارة الدولية** ، مرجع سبق ذكره .ص 59.

[3] عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 93.

1- دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية وتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج من الانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء القيود المفروضة.

2-تحقيق التنمية على المستوى الوطني ورفع مستويات المعيشة وضمان التوظيف الكامل والتوسع في إنتاج و تجارة السلع والخدمات.

3-تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مقارنة بدول أخرى، فالموارد التي تتحصل عليها الدولة نتيجة ذلك تعتبر مدخلات توجه للاستثمارات المستهدفة.

4- إمكانية زيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة باتجاه الدافع للمنافسة ، وتحصيل معرفة جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج ورؤية التكنولوجيا الجديدة ومحاولة تطبيقها .

5- ربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض، زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف الإنتاج الزائد عن حاجة السوق المحلية.

6- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات دولية وزيادة الرفاهية للبلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخدم مجالات الاستهلاك والاستثمار , وتعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول للإنتاج والتنافسية وماله من أثار على الميزان التجاري.

7-علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فيرفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت ، فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزداد قدرة الدولة في التنمية.

8-الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات .

المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية

تحتل التجارة الدولية مكانة هامة في منظومة العلاقات الإقتصادية الدولية بإعتبارها فرع من دراسات التنظيم و قد شغل موضوع تحديد أسباب قيامها تفكير مجموعة من الاقتصاديين أمثال "أدم سميث –دافيد ريكاردو– جون ستيوات ميل– هيكشر و أولين" و غيرهم حيث كان عمل كا منهم تكملة لعمل الأخر ليتوصلوا بذلك إلى نظريات تفسر الأسباب الحقيقية لقيام التجارة الدولية.

و في هذا المبحث سوف نعرض من خلال ثلاث مطالب أهم النظريات في التجارة الدولية بدأ بالنظرية الكلاسيكية في المطلب الأول ثم النظرية النيوكلاسيكية في المطلب الثاني، و خصصنا المطلب الثالث للنظريات الحديثة في التجارة الدولية.

المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية لتجارة الدولية:

توجد عدة نظريات مفسرة للتجارة الدولية عند الكلاسيك و نذكر منها:

1– نظرية الميزة المطلقة (أدم سميث 1723–1790)*

كان "أدم سميث" أول من حدد سياسة التجارة الحرة في معرض تحليله للنظرية التي تؤكد على ضرورة تحرير ظروف استيراد السلع الأجنبية من خلال تخفيض القيود الجمركية، فقد برهن سميث في كتابه "بحث في أسباب ثروة الأمم" على ضرورة و أهمية التجارة الدولية مؤكدا أن التبادل مفيد لكل بلد، يوجد

* **آدم سميث** (5يونيو 17 – 1723 يوليو1790) فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي. يُعدّ مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي .اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين" :نظرية الشعور الأخلاقي(1759) " ، وكتاب" بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها .(1776) " وهو رائعة آدم سميث ومن أهم آثاره، وهو أول عمل يتناول الاقتصاد الحديث وقد اشتهر اختصاراً، باسم" ثروة الأمم".

فيه ميزة أو أفضلية مطلقة و قد شكل سميث نقطة بداية للنظرية الكلاسيكية التي كانت الأساس لكل سياسات التجارية الدولية.[1]

و أساس دعوى أدم سميث للتخصص و التقسيم الدولي للعمل هو الإنتاج من سلعة كعينة في دولة ما، و إذا كانت تتمتع بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل فإن هذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة و الدول الأخرى التي تتصف بميزة مطلقة أخرى أو نفقة مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما.[2] إفترض أدم سميث أن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج سلعة تتمتع فإنتاجها بميزة مطلقة و أن عنصر الإنتاج الوحيد هو عنصر العمل و تترك إنتاج السلع الثانية للدولة الثانية التي تتمتع بدورها بميزة مطلقة في إنتاجها و لكن هذه النظرية لم تفسر أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول في حالة وجود ميزة مطلقة لدولة في إنتاج السلعتين معا في حين لا تتمتع الدولة الأخرى بأي ميزة في إنتاج أي من السلعتين.[3]

2- نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:*

طبقا لهذه النظرية يرى ريكاردو أنه في ظل ظروف التجارة الحرة الدولية يمكن لأي دولة أن تتخصص في إنتاج و تصدير السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل و تستورد السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر، أي

---

[1] تركية صغير ، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي خلال 1990-2014** ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسير، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، 2014-2015 ، ص 30.

[2] جمال الدين العويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر ، 2000 . ص 21.

[3] نداء محمد الموحي ، **التجارة الخارجية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 58.

* **دافيد ريكاردو**David ricar ؛ .(1772 - 1823) أستاذ في علم الاقتصاد وعمل مدرسا في نفس المجال، كما أشتهر بقيامه بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في النظام الرأسمالي، وله النظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية أو النفقة النسبية، ويقال بأنه كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله: "إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين."

التي لا تتوفر فيها ميزة نسبية و المقصود بالميزة النسبية هي أقل تكلفة نسبية تنفق على سلعة واحدة مقارنة بسلعة أخرى يتم إنتاجها في بلدين مختلفين.[1]

و يوافق ريكاردو أدم سميث على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يخص بإنتاج سلعة معينة و لكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية أما التجارة الدولية فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر قيام التجارة بين الدول المختلفة و هنا يبدأ تحليل ريكاردو في النفقات النسبية.[2]

و رغم أن ريكاردو قد أوضح الحد الأعلى و الحد الأدنى لمنطقة التبادل فإنه لم يحدد الكيفية التي تحدد بها نسبة التبادل الدولي و الكيفية التي توزع بها الفوائد من تقسيم العمل بين الدولتين و هذا ما تناوله "جون ستيوارت ميل" في نظريته.[3]

3- نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل)*

- لقد بقيت النسبة الفعلية التي يتم بناءً عليها قيام التبادل التجاري دون تحديد، و لقد تنبه لهذه المسألة الإقتصادي "ميل" الذي كان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية و علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية و في إبراز أهمية الطلب بين البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي, فوفقا لهذه النظرية فإن معدل التبادل الدولي يحدد على أساس الطلب المتبادل من جانب الدولة على منتجات الدولة الأخرى، أي أنه يتوقف على عاملين أحدهما الطلب و الآخر العرض لدولتين. حيث أن

[1] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011-2012 ، ص 06 .

[2] جمال الدين العويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** ، مرجع سبق ذكره . ص25.

[3] محمد يونس ، **التجارة الدولية وتكتلات الاقتصادية** ، بدون طبعة ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 39 .

* **جون ستيوارت مل هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام1806 م**، فيلسوف ومفكر اقتصادي إنجليزي؛ يعد من رموز المذهب النفعي في الفلسفة وأحد أقطاب المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد. ترك عدة مؤلفات ساهمت في إثراء الفكر الإنساني.

معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات و الواردات لكل دولة متساوية أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى، هذا ما سماه "ميل" بقانون "الطلب المتبادل".[1]

- كان إهتمام "جون ستيوارت ميل" في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1848 منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية، و هو ما أهمله تحليل ريكاردو، و بصفة خاصة على نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا. و في رأيه أن هذه النسبة تقع بين نسبتي التبادل الداخليتين و تحدد بالعرض من و الطلب على السلعتين و عند عرضه لنظريته، ركز "ميل" على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين الدولتين، بمعنى أن كمية العمل تكون ثابتة و لكن نواتج العمل مختلفة, بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما بمعنى أن كمية الإنتاج تكون ثابتة و لكن تكلفتها من العمل مختلفة, كما فعل ريكاردو و مقيدا بإستخدام الوحدات الحقيقية (غير نقدية) و الأسعار النسبية معبرا عنها بهذه الوحدات.[2]

4- نظرية الطلب المتبادل (مارشال–أدجورت)

ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى "جون ستيوارت ميل" و تتلخص قدرات الطلب المتبادل في أنه عرض أحد طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأخر. و كذلك فإن عرض الطرف الأخر للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي لا ينتجها

[1] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 08 .

[2] محمود يونس ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

الطرف الأول و يتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة إلتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين أي نتيجة لإلتقاء الطلب المتبادل.

- و قد قام ألفريد مارشال بتحليل فكرة "ميل" في الطلب المتبادل ثم قام "أدجورت" بإستكمال ما بدأه "مارشال" و بناءً على فكرة الطلب المتبادل فإن منحنيات الطلب المتبادل تحدده سعر التبادل الدولي.
- بدأ النقد للنظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية من واقع الفروض التي إستندت إليها, فكانت تفترض أن التبادل بين الدول يتم على أساس المقايضة و أن الإنتاج يخضع لقانون النفقات الثابتة و أن قيمة المبادلات تحدد بالعمل المبذول في إنتاج السلعة.[1]

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

يندرج تحليل الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية ضمن المسار اللبرالي الذي رسمه الجيل الأول، و بالتالي نتائجه تأتي تدعيما لهذا النهج غير أنه يرفض الإعتماد على نظرية العمل كمحدد لقيمة السلعة و يطرح بها نظرية جديدة في القيمة تكون نواة إنطلاق التحليل النيوكلاسيكي, و لذلك قانون الميزة النسبية "لدافيد ريكاردو " يبقى مقبولا لديهم إلا أنهم يفسرونه بأدوات مختلفة.[2]

و يتم التطرق إلى التحليل النيوكلاسيكي من خلال النظريات التالية:

[1] جمال الدين العويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** ، مرجع سبق ذكره .ص26.
[2] المرجع نفسه .ص26

01- نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر و أولين):

- فسرت النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول و هو إختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع و لكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى و نظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس إعتبار العمل أساس لنفقة السلعة و أن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة فقد قام "هيكشر" بتحليل هذه الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية . و قد رفض "أولين" الفروض التي قامت عليها النظرية و هي إعتبار العمل أساس لقيمة السلعة و أنه يجب تطبيق الأسعار و الأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة فتفاوت قيمة السلع لا يرجع إلى تفاوت ما أنفق عليها من عمل و لكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة. [1]

- بين "أولين" أن التجارة الخارجية لا تقوم نتيجتا للتفاوت النسبي بين التكاليف الإنتاج و إنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج و بالتالي أسعار السلع المنتجة.

و ترجع أهمية نظرية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن و التوازن التي تستخدم في نظرية العرض و الطلب على نظرية التجارة الدولية.

- يرى "أولين" أن سبب قيام التجارة الدولية بين الدول يرجع إلى إختلاف أسعار السلع المنتجة هذا الإختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج,

[1] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 09 .

وينعكس هذا كله في أسعار السلع المنتجة, وهكذا سيوجد دول ستتخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها و أن هذه الميزة ترجع لإختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها.[1]

و قامت هذه النظرية على الفروض التالية:

* إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج.

*التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلع واحدة بالنسبة للمنتجين في بلد واحد.

* أذواق المستهلكين هي التي تحدد رغباتهم و إحتياجاتهم من السلع.

*الظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج تؤثر على دخول المستهلكين و على حجم طلبهم .

و لوحظ أنه حتى و لو تساوى بلدان تماما من حيث درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج إلا أنه مع ذلك يمكن للتجارة الدولية أن تقوم بينهما و عليه فإن التجارة الدولية تقوم على أساس الإختلاف في المزايا النسبية بين البلدان المختلفة و من هنا جاءت تسمية النظرية بنظرية "نسب عناصر الإنتاج".[2]

2- لغز ليونتيف*

تلقت نظريات التجارة الدولية دافعا جديدا في أبحاث الإقتصادي الأمريكي من أصل روسي "فايلي ليونتيف" و ذلك تحت أسم "لغز ليونتيف" و تكمن المفارقة أن هذا الأخير قام عام 1954 بأول دراسة

[1] جمال الدين العويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** ، مرجع سبق ذكره . **ص27**.

[2] عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 115 .

* **فاسيلي ليونتييف** أغسطس 5 — 1905 فبراير (1999 اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.

لإختبار نظرية "هيكشر و أولين" مستخدما أسلوب جديد في التحليل الإقتصادي عرف بإسم جدول المدخلات و المخرجات و قام بحساب معدلات رأس المال. في بعض صناعات التصدير الهامة و في بعض الصناعات الهامة التي تنتج سلع بديلة لبعض الواردات الهامة, و قد تم حساب معدلات رأس المال /العمل للدلالة على درجة كثافة العنصرين.[1]

و قد ذكر" ليونتيف" في مقال نشره عام 1954 أن هناك فكرة واسعة الإنتشار تتعلق بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بقية دول العالم. وفحوى هذه الفكرة أن الولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة كبيرة في رأس المال و حسب نظرية "هيكشر و أولين" فإنها يجب أن تتجه الى تصدير السلع كثيفة رأس المال و تستورد السلع كثيفة العمل. إلا أن النتيجة التي توصل إليها ليونيف قد أوضحت أن الولايات المتحدة تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل و تستورد السلع كثيفة رأس المال[2]

فطبقا لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بنسبة لرأس المال. لأن العامل الأمريكي يحيط بتجربة و خبرة و تنظيم فإن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال و إذن فأن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عليه بالنسبة لرأس المال و تستورد سلعا ذات كثافة في رأس مالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.[3]

[1] عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 118 .

[2] محمود يونس ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 94 .

[3] جمال الدين العويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 27-28 .

3- نظرية تكلفة الفرصة البديلة (هابرلر)

إستطاع "هابرلر" عام 1936 تحرير قانون الميزة النسبية ل "ريكاردو" من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة و خاصة تلك التي تتعلق بإستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج سلعة و إستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة و التي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها و إنما بمقدار كمية السلع الثانية التي يضحي بها و ذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الإقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى و بالتالي فإن الدولة تتمتع بإنخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لأحدى السلع تتميز بميزة نسبية في إنتاجها.

و حسب "هابرلر" فإن تكلفة الفرصة البديلة هذه تسمح بمقارنة المزايا التي تتمتع بها بلد معينة في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياها في إنتاج سلع أخرى و عندئذ يمكن أن تقارن تكلفة إستبدال جميع السلع بالنسبة للسلع النموذجية المستخدمة.

كما يضيف "هابرلر" أن أسعار السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات إستبدال هذه السلع فبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي, إذن معدل التبادل الدولي يتحدد بولسطة تلاقي قوى العرض و الطلب في البلدين معا. [1]

إعتبر " هابرلر" أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها لكنها تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بذات الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة دون غيرها ابتداء إلى ذلك يحدد هابرلر الظروف التي يكون فيها التبادل الدولي ممكنا.[2]

[1] عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 118 .

[2] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

و رغم إسهامات هذه النظرية إلا أنها وجهت لها عدة أنتقادات أهمها أنها لم تتمكن من تفسير أسباب إختلاف النفقات النسبية بين الدول و هذا ما سعت نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج إلى تفسيره.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الدولية

إن ظهور النظريات الحديثة راجع إلى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي من خلال هذا المطلب يتم التطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذه الخصوصيات منها:

1- نظرية مهارة العمالة و التخصص (كيسينج):

يرى "كيسينج" أن العمالة ليست عاملا وحيدا و متجانسا من بين عوامل الإنتاج إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات, فهو يميز بين أثمان فئات مرتبطة بأثمان أنواع من النشاطات. العلماء و المهندسون التقنيون و المصممون, الإطارات الأخرى, القيادات, عمال آلات الكهرباء, البقية من العمال اليدويون ذوي المهارات,الموظفون بالمكاتب, العمال غير الماهرين أو شبه الماهرين.

إن الولايات المتحدة لها صادرات ذات كثافة أقوى من حيث العمالة الماهرة بالنسبة للبلدان الأخرى مما يعكس التناقض البائن "ليونتيف".

و تثير الأعمال التي أجراها "كيسنج" إلى ان النموذج الذي وضعه "هيكشرو اولين" قادر على التنبؤ بطبعة المبادلات بإستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عمالية شريطة أن تتم تجزأة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.[1]

[1] جمال الدين العويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** ، مرجع سبق ذكره .ص28.

2- نظرية التكنولوجيا و التخصص:

يعتمد نموذج "هيكشر و اولين "فرضية تقليدية مفادها أنه بإمكان جميع البلدان إنتاج نفس السلع و معرفة كافة أنواع التكنولوجيات الممكنة و اللازمة لصناعتها و من أجل تجاوز هذه الفرضية التي تعتبر التكنولوجيات من الأشياء المنتشرة بحيث لا يمكن إدخال التطورات التكنولوجية و السلع الجديدة التي تظهر في السوق ضمن العناصر المحددة للمبادلات و لقد عالجت الطريقة "التكنولوجيا الجديدة" هذا العنصر بصفة وافية.[1]

3- نظرية الفجوة التكنولوجية (بوسنر)

يعتبر "بوسنر" مؤسس نظرية الفجوة التكنولوجية و هذا عند ملاحظته في عام 1961 أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها و هذا يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج "هيكشرو أولين" حيث أن إبتكار طرق جديدة يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها حيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لها حق إحتكار التصدير في سلع القطاع المعني.[2]

و لقد إعتمد "بوسنر" في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية مصطلحين هما:

1- فجوة الطلب: و هي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم و بداية إستهلاكها.

2- فجوة التقليد: و هي تلك الفترة بين إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم و بداية إنتاجها في الخارج.

[1] جمال الدين العويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** ، مرجع سبق ذكره .ص28 .

[2] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 15.

و حسب هذا النموذج فإن الدول المتفوقة تكنولوجيا تطرح في السوق منتجات جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو ذات تكلفة لا تسمح لها بإكتساب مزايا إحتكارية مقارنة بغيرها من الدول, و ما يؤخذ عن هذه النظرية أنها لم تتمكن من بيان حجم الفجوة التكنولوجية و مدى الزمن الذي من خلاله تستمر تلك الفجوة قبل زوالها.

4- نظرية دورة حياة المنتج (فرنون)

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج الإقتصادي "فرنون" عام 1966 إمتداد لنظرية "بوسنر" و هذا للإعتماد على نفس المبادئ المتمثلة في الفارق التكنولوجي, إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الإبتكارات و الكيفية التي تنتشر بها بإعتمادها على دور المنتوج الجديد و دورة حياته في قيام التجارة الدولية.[1]

لقد إفترض "فرنون" في نظريته هذه أن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يعطيها دورا رياديا في تطوير المنتجات الجديدة و تصنيعها و عبر مراحل تمويلها هذه المنتجات فإنها تنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارجها و لهذا قسم هذه المراحل إلى أربعة مراحل:

01- **مرحلة الإنطلاق:** في هذه المرحلة ينتج المنتوج من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة و بتكاليف مرتفعة و يوجه إلى السوق الداخلي لإرتفاع القدرة الشرائية فيه.

02- **مرحلة النمو:** في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتوج و يجري إنتاجه بصفة متزايدة أكثر فأكثر و تنخفض تكاليف إنتاجه و بالتالي أسعاره فيزداد الطلب عليه.

[1] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 16.

03- **مرحلة النضج:** في هذه المرحلة يكون المنتوج كاملا و التكنولوجيا عادية لذا فإن المنافسة تكون سريعة.

04- **مرحلة الإنحدار:** في هذه المرحلة يكون المنتوج أكثر تنميطا و عاديا و تكنولوجيا متاحة لجميع الشركات حيث تظهر الدول النامية مصدرة للمنتوج للدول المبتكرة و المقلدة و من جهة أخرى فإنه إذا كانت النظرية تتوقع من إنتقال الأنشطة الصناعية إلى الدول النامية في مرحلة معينة من مراحل حياة المنتج يمكنها من زيادة إندماجها في الأسواق الدولية فإنها لم تبين أسباب تهميش هذه الدول اليوم.[1]

نظرية المبادلات بين الفروع: أصبحت النماذج التقليدية للمبادلات الدولية يشك في ملاءمتها و يعترض عليها لا سيما بالنظر للأهمية التي تكتبها التجارة فيما بين الفروع بين البلدان المصنعة و يبدو بالفعل أن السلع التي تتبادلها هذه البلدان من قطاعات مختلفة تأتي في الغالب من فروع قطاعات مختلفة.

و المتعارف بالنسبة للمبادلات فيما بين الفروع إنها عبارة عن مقادير متشابهة (إستيرادات, وتصديرات) من سلع تنتمي إلى فرع واحد.

5- نظرية الطلب النموذجي (ليندر):[2]

إن شروط الأنتاج حسب "ليندر" ليست مستقلة عن شروط الطلب لأن كفاءة الإنتاج تزداد بإزدياد الطلب كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها أساسا الطلب الداخلي.

[1] جمال الدين العويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، مرجع سبق ذكره .ص32.

[2] الصادق بوشنافة، **الاثار المحتملة لانضما الجزائر للمنظمة العالدية للتجارة على قطاع صناعة الادوية حالة مجمع صيدال** أطروحة دكتورا(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2007/2006 ، ص26.

و الطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج و الشرط الظروري غير كافي اي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير.

و عليه فإن السوق الخارجي إنما هو إمتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل إلا توسع للمبادلات الإقليمية.

6- نظرية المنافسة الكاملة و المبادلات فيما بين الفروع (كروغمان)[1]

يكمن التميز في هذا المجال بين نظريتين:

الأولى تتناول البحث في تنافس و إحتكار المنتجين (قلة البائعين مقابل كثرة المشترين) و تبادلات السلع المختلفة. أما الثانية فتحلل التنافس الإحتكاري (سوق يمتاز بكثرة البائعين و المشترين و تباين السلع أيضا) و التبادل الدولي للسلع التباينة.

تأتي التجارة فيما بين الفروع حسب الطريقة الأولى كنتيجة لتبادل سلع متماثلة تماما ففي الإقتصاد المغلق تجد أن الإنتاج يقوم به محتكر واحد في كل بلد بينما نجد في الإقتصاد المفتوح أن مؤسستين تنتمي كل واحدة منهما إلى أحد البلدين تقومان بإنتاج نفس السلعة و هذان السوقان المكتفيان ذاتيا يشكلان عندما يفتح الباب لمبادلة سوقا واحدة تسعى كل واحدة من المؤسستين حينئذ لكسب جزء في البلد الشريك.

[1] جمال الدين العويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** ، مرجع سبق ذكره . ص36.

المبحث الثالث : سياسات و مبادئ التجارة الدولية

تتبع الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية و في التبادل التجاري مع الدول الأخرى سياسات معينة يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لتوجهاتها السياسية و طبيعة اقتصادها و كذلك تبعا للظروف الاقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي حيث تختلف أدوات تطبيق هذه السياسات حسب نوع السياسة المتبعة حمائية كانت أو انفتاحية.

و من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق لمفهوم السياسة التجارية في أول مطلب و مبدأ الحرية و الحماية في التجارة الدولية من خلال المطلب الثاني و الثالث على التوالي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية الدولية

عند تحديدنا لمفهوم السياسة التجارية الدولية نجد أنفسنا أمام تعريفات عديدة و متنوعة نذكر أهمها فيما يلي: – "يقصد بالسياسة التجارية 'commercial policy' مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة أو موقف الدولة إزاء العلاقات الاقتصادية التي يتنبؤها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج."[1]

أو هي " مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم و السيطرة على نشاط التجارة الدولية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية ة التي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول."[2]

[1] أحمد عادل حشيش ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ،2000 ، ص 193.

[2] عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** ، مرجع سبق ذكره، ص 131 .

-"يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات اللإقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة و الممكنة فإن السياسة التجارية تتمثل في اختيار البلد في علاقته التجارية مع الخارج, الحرية أم الحماية, و يعبر عن ذلك بإصدار التشريعات و القوانين و إتخاذ الإجرآت التي تضعها موضع التطبيق."[1]

" سياسة التجارة الدولية هي برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات و الأساليب التي يمكن أن تأثر على حركة التجارة الدولية خلال فترة معينة و بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف إقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحر."[2]

و يقصد بها أيضا مجموعة التنظيمات و الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على تجارتها الخارجية و لهذه السياسة أهداف محددة و أدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف (الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية)[3]

إذن و من خلال ما سبق ذكره من مفاهيم للسياسة التجارية الدولية يمكن استنتاج التعريف التالي "هي برنامج حكومي مخطط و مطبق في مجال التجارة الدولية عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى بهدف تقييد التجارة أو تحريرها في شتى مجالاتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية."

[1] فيصل لوصيف ، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر** ،1970-2012 ، مذكرة ماجستير في علوم التسير ، جامعة سطيف ، 2013-2014 ،ص15 .

[2] تركية صغير ، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي خلال 1990-2014**، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

[3] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية** ، مرجع سبق ذكره، ص23 .

المطلب الثاني: مبدأ حرية التجارة الدولية

وفقا لتعدد أراء ووجهات نظر الاقتصاديين حول المبادئ الحاكمة للتبادل الدولي من اثر واضح على تنوع السياسات التجارية فظهر ما يسمى بمبدأ الحرية في التجارة الدولية و هو ما نتعرف عليه في ا المطلب بالإضافة إلى مجموعة من الحجج.

- مفهوم مبدأ حرية التجارة الدولية: " يقوم هذا المبدأ (مذهب) على أساس حرية إنتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى و ترك التجارة حرة دون قيود أو عراقيل إذ يرى أنصار هذا المذهب أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة إختلاف النفقات بسبب التفاوت في عناصر الإنتاج في كل دولة و بوجود الحرية في التجارة يمكن إنشاء مبادلات في هذه الدول على حسب قدرتها و مواردها."

" يطلق مصطلح حرية التجارة الدولية على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية بحيث تكون التجارة الخارجية حرة من العوائق التي تقيد تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة لصادرات أو الواردات."[1]

و يقصد بها أيضا " إزالة كافة القيود و العقبات المفروضة على حركة السلع و الخدمات من دولة إلى أخرى و لكن هذا لا يفي أن سياسة حرية التجارة تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن السلع و الخدمات التي تنتج في الدولة ما سوف تتدفق خارجها إلى دول أخرى و إنما يتوقف ذلك إلى نوعية السلع بل هي بطبيعتها سلع تجارية أم غير تجارية" فسلع التجارية هي تلك السلع التي يمكن الإتجار فيها في السوق الدولية عكس السلع غير تجارية"[2]

[1] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص24 .

[2] المرجع نفسه ، ص25.

"و من هنا نستنتج أن حرية التجارة الدولية المقصود منها هو النهج الذي تنتجه دولة ما إزاء علاقتها التجارية مع بقية دول عن طريق فتح باب المبادلات و إزالة كافة العراقيل في حدود ما هو مسموح به"

حجج أنصار حرية التجارة الدولية:يتحجج المدافعون عن هذا المبدأ بما يلي:

1- أن حرية التجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص و تقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة و يتبع حرية التبادل الدولي الذي يترتب عليه إستغلال أمثل للموارد الطبيعية الدولية و هذا ما تبنته النظرية النسبية في التجارة الدولية.

2- أن الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محلية إلا بنفقات مرتفعة و هذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة أما الحماية فهي تؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع المحلية و تحملها للمستهلكين.

3- تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع و هذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني و تحسين وسائل الإنتاج الأمر الذي يضمن جودة المنتجات.[1]

4- حركية التجارة تحد من نشوء الإحتكار: فهي تجعل قيام الإحتكار أمرا أكثر صعوبة مما هو عليه في حالة الحماية التي تؤمنها الدولة و من ثم إنعدام المنافسة الخارجية يتيح للمؤسسات إنتاج سلعها بتكاليف مرتفعة و بالتالي زيادة في أسعارها و السيطرة على السوق المحلية بأسلوب إحتكاري.

[1] عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** ،مرجع سبق ذكره ، ص135.

5- زيادة حجم الإنتاج فهي تساعد على وصول المشروعات الإنتاجية إلى حجمها الأمثل و من ثم قيامها بالتصدير إلى الخارج يضمن لها البقاء في السوق الداخلية بإضافة إلى فتح أسواق خارجية[1].

6- التقدم الفني و التكنولوجي: فهي تعزز التنافس بين الدول و كذلك بين الشركات المنتجة للسلع و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تشجيع التقدم التكنولوجي و تحسين وسائل الإنتاج فالمنتج تحت ضغط المنافسة حيث البقاء للأقوى يضطر إلى تطوير إنتاجه و إدخال عليهو زيادة الكثافة المعرفية و التكنولوجية في السلعة من خلال الإبتكارات و الأبحاث العلمية و ذلك في إطار السعي لكسب السوق و تحقيق التفوق على المنافسين .

7- الحماية تؤدي إلى إفقار الغير: حيث أن تأسيس سياسة إفقار الغير هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تؤدي إلى خفض حجم التجارة الدولية عموما لأن تقليص الواردات يؤدي إلى تقليل حجم الواردات. فإذا اعتمدت كل دولة سياسة حمائية لصناعتها المحلية و أ حجمت عن الاستيراد أو حتى قلصت الحد الأدنى لوارداتها ستجد نفسها عاجزة في نهاية المطاف عن تصدير فوائض إنتاجها[2].

و من هنا يجدر الإشارة إلى أن هذه الحجج هي بمثابة أهداف تسعى لسياسة الحماية إلى تحقيقها"

المطلب الثالث: مبدأ الحماية في التجارة الدولية

احتلت سياسة الحماية التجارية دورا فعالا في التجارة الدولية من خلال إبراز الدور الهام و الفعال للدولة في العلاقات الإقتصادية الدولية و فيما يلي مفهوم هذه السياسة و أهم الحجج التي إرتكزت عليها:

[1] فيصل لوصيف ، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص18.

[2] المرجع نفسه ، ص19

01- **مفهوم سياسة الحماية التجارية الدولية:** يقصد بسياسة الحماية أي سياسة يتم تبنيها من قبل الدول لحماية الصناعات المحلية من خطر المنافسة للواردات الأجنبية و عليه فإن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه السياسة هو إستخدام الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على إتجاه المبادلات الدولية و على حجمها و الطريقة التي تسوي هذه المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة .

لقد رأى "كينز" أنه يتعين على كل دولة في سبيل التحرير من ضغوط التجارة الدولية أن تلجأ ليس فقط لتغيير سعر الصرف لعملتها و إنما أيضا تفرض قدر من الرسوم الجمركية الأمر الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة و تحقيق التوظيف الكامل.[1]

لا يذكر أصحاب هذا المذهب (الحماية) .لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي و تقسيم العمل و أن التجارة تقوم على أساس وجود فروق نسبية في تكاليف الإنتاج بين دولة و أخرى إلا أنهم يرون أن هناك أهداف ذات أهمية خاصة للمجتمعين العمل على تحقيقها و لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل و التخصص الدولي أي زيادة تضييق ثغرة التكاليف النسبية و بالتالي إزدياد الضغط من أجل فرض قيود على التجارة.

عرفت بأنها تقوم سياسة الحماية على تقييد التجارة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات او تقديم الدعم و الإعانات للصادرات و تراخيصها للاستيراد... إلخ و تهدف الدولة من وراء إنتاجها هذه السياسة تحقيق المصلحة القومية .[2]

[1] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية لإقليمية على حركة التجارة الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص30 .

[2] محمود يونس ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ص 135 .

- يقصد بسياسة الحماية التجارية "قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية."[1]

عرفتها المنظمة العالمية للتجارة على أنها قيام الحكومة بتدخل لحماية أسواقها الوطنية بمودة تساعدها على مواجهة الأزمات التي تؤثر على سرعة إندماجها في منظومة العلاقات التجارية الدولية و تلجأ الدول لحماية أسواقها في حالات عديدة منها مواجهة سياسة الإغراق. حماية بعض الفروع الإنتاجية من تدفق الواردات.[2]

" و من التعاريف السابقة نستنتج أن مبدأ الحماية أو سياسة الحماية في التجارة الخارجية هي تلك الإجراءات التي تقوم بها دولة ما إتجاه علاقتها التجارية مع بلدان أخرى و التي تسعى من خلالها إلى تقييد هذه المعاملات بإنتهاج مجموعة من السياسات و الأساليب من شأنها أن تحمي مصالح هذه البلد و مواردها"

2-حجج أنصار تقييد التجارة الدولية:

يستند أنصار هذا المذهب إلى عدة حجج بعضها إقتصادي و البعض الأخر غير إقتصادي.

- **فالحجج غير الاقتصادية** : تعترف بصحة ما ينادي أنصار مذهب حرية التجارة بالإضافة إلى أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي على الدولة أن تراعيها و هي:

01- الإستقلالية: تساهم في إستقلال الإقتصاد الوطني لأي دولة عن لإرتباطه بإقتصاد العالمي.

[1] عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** ،مرجع سبق ذكره ،137.

[2] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية لإقليمية على حركة التجارة الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص29 .

02- حماية القطاع الزراعي: في ظل المنافسة الدولية قد يؤدي إلى القضاء على القطاع الزراعي المحلي خاصة إذا كانت الحاصلات الزراعية المستوردة منخفضة الثمن و لذلك تتدخل الدولة لحماية الإنتاج الزراعي و دخول فئة المزارعين الوطنيين.

03- حماية مستويات الأجور المحلية: و ذلك من خطر السلع الأجنبية التي تستعمل الأيدي العاملة منخفضة الأجر فالدول التي تتضح بكثافة سكانية تنخفض فيها أجور العمال.

الحجج الإقتصادية: تتمثل فيما يلي:[1]

01- حماية الصناعات الوطنية الناشئة: تعتبر من الحجج الأكثر رواجا في البلدان النامية و كان من بين أول من طرحها الإقتصاد الألماني "فريديك لبست" في قرن 19 و الذي يدعي إلى حماية الصناعات الألمانية الناشئة من المنافسة الإنجليزية الأكثر تقدما.

02- جذب رؤوس الأموال الأجنبية: فالحماية الأجنبية الجمركية تؤدي إلى إرتفاع أسعار منتجات سلع الصناعات المحمية في الداخل و بالتالي إلى إرتفاع معدل الربح المتوقع للإستثمار فيها و هذا بحد ذاته يشكل عامل إغراء و إجتذاب لرأس المال الأجنبي.

03- توزيع الإنتاج: في ظل التخصص القائم على أساس الميزة النسبية و حرية التجارة يؤدي إلى افضل توزيع للموارد الإقتصادية ثم تحقيق أكبر إنتاج ممكن قد يعرض الإقتصاد القومي إلى الخطر و عدم الإستقرار فالحماية تسعى إلى تخصيص في إنتاج سلعة أو سلعتين لتجنب هذا الخطر.

04- تحقيق إيراد عام للدولة: ذلك لأن التعريفة الجمركية تحقق إيرادا عاما يزيد الموارد المالية العامة للدولة.

[1] عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** ،مرجع سبق ذكره ،139.

05- معالجة مشكلة البطالة: ففرض الرسوم الجمركية على الواردات يرفع أسعارها مما يحول الطالب الوطني إلى السلع المنتجة محليا تحل محل الواردات, كل ذلك يمكن أن يساعد على زيادة التوظيف و زيادة الإستثمار المربح في الداخل.

06- تعزيز موقع الدولة التفاوضي: ففي بعض الأحيان ينبغي فرض الرسوم الجمركية و حماية الإنتاج الوطني بهدف تقوية مركز الدولة في التفاوض مع الدول الأخرى.

07- حجة التفاوت في ظروف الإنتاج: يرى البعض أن الحماية وسيلة لتحقيق المساواة بين تكاليف الإنتاج المحلي المنخفضة في الخارج مما يجعل الإنتاج الوطني قادرا على المنافسة في السوق المحلية للسلع الأجنبية.

08- حجة الإغراق السوقي: حيث ينادي أنصار الحماية بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة ثبوت ممارسة المصدر الأجنبي لإغراق السوق.باعتبار الإغراق هو عبارة عن منافسة غير نزيهة و غير مشروعة إلا أن هذه الحماية هنا تكون مؤقتة و تزول بزوال هذا الإغراق.

3- أهم الأساليب و الأدوات لهذه المبدأ (الحماية): تتمثل فيمايلي :[1]

أ)- الضرائب و الرسوم الجمركية:و هي أنواع على أساس التقدير, الرسوم القيمية, الرسوم النوعية, الرسوم المركبة, الرسوم الإسمية.على أساس الهدف من فرضها لرسوم المالية الحمائية.

ب)- الإعانات و الدعم: بنوعية الإعانات المباشرة, الإعانات الغير مباشرة.

ج)- نظام الحصص و تراخيص الإستراد.

د)- الإتفاقيات التجارية.

[1] فيصل لوصيف ، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص24.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل توصلنا إلى أنه هناك مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير التجارة الخارجية ، حيث أن النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي و تفسر التبادل الواقع مابين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه، بينما تهمل التبادل مابين دول الشمال فيما بينها، غير أنها تسمح بإعطاء نظرة ايجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بالتجارة الدولية، و أنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، أما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإنها تفسر الجزء الثاني من التبادل الدولي والمتعلق بالعلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل مابين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم والى تشابه الأذواق والى تنوع المنتجات.

تمهيد:

يشهد وقتنا الحالي نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي أو في شكل تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة ، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحدده ، ولقد شمل هذا الاتجاه كل من سياسات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

وأيا ما كانت الصور التي يتخذها التكتل، فلقد احتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحالي ، وهذا نظرا لما لهذه الظاهرة من آثار ايجابية ومكاسب اقتصادية تعود على الدول الأعضاء .

ولفهم ظاهرة التكتل الاقتصادي لا بد من التطرق إلى الأساس النظري لها ، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث ، نتطرق فيها أولا لماهية التكتل الاقتصادي أما ثانيا فيتناول أهم النظريات " المقاربات"المفسرة له في حين يحتوي المبحث الثالث على مراحل وحالات التكتلات الاقتصادية العربية .

المبحث الأول : ماهية التكتل الاقتصادي

تعتبر التكتلات الاقتصادية ظاهرة قديمة في الاقتصاد الدولي، فقد عرفت دول العالم المختلفة العديد من محاولات التكتل، بعضها فشل في الانطلاقة، بينما البعض الآخر عرف تطورا كبيرا ووصل إلى مختلف مراحل الاندماج ، وقد زاد ولاء الأفراد لظاهرة التكتل الاقتصادي من جراء النتائج الايجابية المحققة ، وكذا الفعالية التي صاحبت هذه التجمعات الاندماجية .

وبشكل عام فان التكتلات الاقتصادية ظاهرة تستحق الدراسة والوقوف عندها ليس للتعرف عليها شكليا، بل لمعرفة كل جوانبها ، لما لها من أهمية .

المطلب الأول : مفهوم التكتل الاقتصادي

يحظى موضوع التكتل الاقتصادي باهتمام كبير من قبل عدة علوم كعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد على وجه الخصوص ، إذا يدرس هذا الأخير درجات التكتل والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي ظل هذا الزخم والجهد الدولي شهد العالم مؤخرا نشاطا واسعا على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية سواء في الإطار الثنائي أو مجموعات ، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادية Economic Integration وهذا ما سنتناوله .

تعريف التكامل الاقتصادي : يثير مفهوم التكامل الاقتصادي جدلا واسعا بين الجمهور الاقتصاديين فهناك من يرى أن التكامل الاقتصادي بطبيعته إقليمي ولذلك فهم يفضلون استخدام مصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي Regional Economic Integration وهناك من يرى أن التكامل عبارة عن عملية يقصد بها تمييز مصالح مجموعة معينة من الدول عن أخرى فلذلك هم

يستخدمون دارة مصطلح التكتل الاقتصادي Economic Block أو التجمع الاقليمي Regional Grouping.

و يعد "Balassa" [*] من أوائل الاقتصاديين الذين تعرضوا لموضوع التكامل الاقتصادي بالبحث والتحليل وهو ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه "عملية" و"حالة" ، فبوصفه "عملية" فهو يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة ، وإذا نظرنا إلى كونه "حالة" فانه في الإمكان أن يتمكن من إلغاء كافة الصور للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية ، كما يرى أنه يجب التفرقة بين التكامل والتعامل ، وان كانا يبدوان من طبيعة واحدة إلا أنهما يختلفان نوعيا وكميا ، فالتعاون يرمي إلى تقليل التمييز والتكامل يتضمن الإجراءات التي تؤدي إلى إلغاء التمييز (كلي ، جزئي).

وقد أشار Balassa إلى أن الإقليمية والقرب الجغرافي من شأنه أن يعزز وينجح قيام التكامل الاقتصادي ولكنه ليس شرطا ، فجوهر التكامل هو القضاء على كل أو بعض أشكال التمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء ومع ذلك فقد أكد على أن قيام التكامل الاقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة تصحيح الأوضاع ، وفي هذا الصدد نجده يقول " إن التكامل بين البلاد المتجاورة معناه إزالة الحواجز المفتعلة التي تعرقل النشاط الاقتصادي عبر الحدود القومية " [1]

كما نجد أن التكامل أو التكتل شأنه شأن العولمة لا يوجد لها تعريف ثابت وذلك نتيجة لاختلاف المذاهب الاقتصادية ، غير أنه يمكن إيجازه بصفة عامة على أنه يتمثل في تحرير التجارة على المستوى

[*] **بيلا بالاسا** ، إقتصادي مجري ، ولد في بودابست في 6 أبريل 1928 ، وتوفي في واشنطن ، 10 مايو 1991.

[1] محمد توفيق عبد المجيد ، **العولمة والتكتلات الاقتصادية** ، دار الفكر الجامعي، الاسكندية، 2013 ، ط 13، ص47.

الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء في التكتل بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل فيما بين مجموعة الدول وبالتالي يترتب على التكتلات الاقتصادية زيادة الاعتماد المتبادل وتقسم العمل على المستوى الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار ولذا يمكن النظر إلى التكتلات أو التكاملات الاقتصادية على أنها تعد عولمة جزئية تتمفي إطار العولمة الشاملة وتمثل وسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواجهة مع مشكلات التكتل الاقتصادية الأخرى .[1]

ونجد في كتاب التكامل الاقتصادي العربي (في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل) للكاتب عبد القادر المخامدي ، أن "مصطلح التكامل الاقتصادي" يعود إلى نظرية التكامل "التي كانت معروفة في الفكر الاقتصادي الليبرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية ، وقد أوضح العالم F.MACHLUP في سنة 1979 أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع VINER الذي1950 الذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي Customs unions التي تمثل بحق جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبيرالي .[2]

ويوضح محمد محمود الإمام أن نظرية التكامل الاقتصادي سادت في الفكر الاقتصادي الغربي فقد وجدت تأصيلها في أعمال بلاسا وساخلوب وغيرهما لتتطور لاحقا . أي أن التكامل الاقتصادي هو إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي الدولي بين

[1] محمد يونس و آخرون ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، الإسكندرية ، طبعة2 ،2015 ، ص 197.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، **التكامل الاقتصادي الغربي (في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل)** ، ديوان المطبوعات الجامعية،، بن عكنون الجزائر ، 2009 ، ص 24 .

الدول ، أي أن التكامل الاقصادي يعني تحقيق اندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية ، اثنتين أو أكثر .[1]

أما ميرادال G. myradale فانه ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه " العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز ما بين الوحدات الاقتصادية والتي تؤدي إلى تحقيق تكافئ أمام جميع عناصر الإنتاج ، ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي. [2]

في حين يرى F . halzman أن لقيام التكامل الاقتصادي لابد من تساوي أسعار السلع وعناصر الإنتاج في منطقة تكاملية .

أما J.tinbergen فيرى أن التكامل الاقتصادي يتضمن التكامل السلبي Negative Integration الذي يتطلب إلغاء كل صور التمييز التجاري ، وكل القيود والعراقيل الموضوعية أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج ، وحرية حركة التدفقات الاقتصادية ، أما النوع الثاني فيطلق عليه اسم التكامل الايجابي positive integration الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية آليات السوق .[3]

وبناءا على كل ما سبق ذكره يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على النحو التالي : أنه صيغة أو مرحلة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية التي تحتوي على إجراءات متفق عليها سلفا من قبل دولتين أو أكثر من أجل إزالة القيود الجمركية على حركة التجارة الدولية وعلى تنقل عناصر الإنتاج بحرية ، كما

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، **التكامل الاقتصادي الغربي (في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل)** ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .
[2] عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية والإقليمية على حركة التجارة الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.
[3] محمد يونس ، و آخرون ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47 – 48.

تتضمن التنسيق المستمر بين سياستها الاقتصادية المختلفة وعلى ذلك يعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية متعددة مراحل الاندماج الاقتصادي الكلي بين الدول الأعضاء يتم بموجبها إلغاء كافة الحواجز والعوائق الموجودة بين الأقطار المختلفة من أجل النمو والتقدم ويتطلب إقامة التكامل الاقتصادي وجود إرادة سياسية واعية صارمة تقبل التنازل عن بعض سلطات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية .

المطلب الثاني : دوافع التكتل الاقتصادي

من خلال ما طرحناه من تعاريف عن التكتل أو التكامل الاقتصادي لاحظنا أنه يشتمل على إزالة مختلف الحواجز والعقبات والتي يجب أن تكون شرطا في إيجاد هذا الأخير إلا أن ذلك لم يكن لينجح لولا وجود دوافع أدت للتفكير في هذا الاندماج نذكر منها : [1]

أ– الدوافع الاقتصادية :

بعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص كما تزيد من فرص الاستثمار ، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخوض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة وتمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي :

[1] ماجد إسماعيل ، **مسلك الجغرافيا** ، كلية الآداب ، جامعة مولاي إسماعيل ، الرابط http://m.facebook.com.posts ، تاريخ التصفح 24 فيفري 2018 ، الساعة 05 : 23.

1- التمتع بوحدات الإنتاج الكبير وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي لاتساع السوق إلى إمكانية تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير والتي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج و الوفرات الخارجية الناتجة عن عوامل أخرى .

2- تحسين معدل التبادل الدولي ونتج مجال المنافسة والقضاء على ظاهرة الاحتكار وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

3- **خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية** : حيث أن التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو المناسب للتنمية ، فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسدود – المطارات – الطرق – المعاهد العلمية)

4- **ضمانة ضد الأحداث المستقبيلة** : قد تلجأ الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من أجل دفع المخاطر والأحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل ، فيصبح التكتل بمثابة تأمين أو ضمان ضد تلك الأحداث الغير متوقعة لهذا يذهب البعض للقول أن بعض الدول تتحمس للانضمام بغية تجنب أي حرب تجارية وخير دليل أزمة اليونان في الاتحاد الأوربي .

ب–الدوافع السياسية :

بعد مناقشة الاعتبارات الاقتصادية كدوافع لقيام التكامل الاقتصادي، يجدر مناقشة الاعتبارات السياسية التي أثارت الاهتمام حديثا بالعمليات التكاملية ، من الجلي أن هذه الاعتبارات السياسية ذات أهمية خاصة بالنسبة لوضع أروبا مثلا ، ذلك أن تجنب الحدود بين فرنسا و ألمانيا مستقبلا ووجود قوة ثالثة

إلى جانب القوة الأمريكية و قوة الاتحاد السوفياتي على مسرح السياسة العالمية وبناء اقتصاد أروبا الغربية كقوة اقتصادية عالمية.

هل جميعها ضمن الأمور التي يمكن وصفها بأنها دوافع سياسية من أجل التكامل الاقتصادي .[1]

وتأثر السياسة في التكامل حتى وان لم يستهدف من التكامل أغراض سياسية، ويرجع ذلك الى أن الأوضاع السياسية تأثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها، و كما تأثر السياسة في التكامل الاقتصادي ، فانه يحدث العكس كذلك ، حيث أن من شأن التكامل الاقتصادي إذا نجح وتطور أن يبقى العلاقات السياسية على وضعها القديم سواء فيما بينها ، أي الدول الأعضاء أو فيما بينها وبين الدول الخارجية . [2]

وهنا نستدل بما أدلى به بلاسا من تعليق في هذه الخصوصية إذا قال ما يلي " من وجهة النظرة الاقتصادية ليست المسألة تقرير ما إذا كان الحافز الأول على حركة التكامل منطلقا من الاعتبارات الاقتصادية وأن مبعثه الاعتبارات السياسية ولكنها النتائج الاقتصادية التي يحتمل أن تترتب على التكامل حقيقة أن بعض الدوائر السياسية تقلل من أهمية الجوانب الاقتصادية وتنظر إلى التكامل على أنه يقع في رقعة شطرنج للقوى السياسية، ولكن هذه النظرة تهمل ما يكمن وراء الفكرة من الضرورة الاقتصادية، وحتى إذا كانت الدوافع السياسية إلى التكامل الاقتصادي أهمية أصلية، فانه ينبغي أن يبحث الاقتصادي على المشكلات الاقتصادية الهامة في مثل هذه الحالة مع فحص المسائل السياسية الخداعة ، وعلى سبيل الموازنة نقول أنه

[1] حسين عمر ، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** ، دار الفكر العربي ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى ،1998 ، ص 14 .

[2] عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية والإقليمية على حركة التجارة الدولية** ،مرجع سبق ذكره، ص 51 .

رغم أن تكوين و .م . أ كان أصلا نتيجة اعتبارات سياسية فان لا أحد يستطيع أن ينكر الأهمية الاقتصادية الكاملة وراء هذا التكوين .[1]

وهناك دوافع عدة تقف وراء قيام الدول بالانتماء إلى أكثر من تكتل ومن وجهة نظر بعض الاقتصاديين فان السبب الجوهري لإقامة مثل هذا التكتلات بشكل عام يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريفة الجمركية على النطاق الإقليمي كآلية حماية لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى القطري ، إضافة إلى مجموعة أخرى من الدوافع التي يمكن تقسيمها إلى دوافع كامنة في البيئة الاقتصادية المحلية ودوافع كامنة في البيئة الاقتصادية الدولية نذكرها كما يلي:[2]

1- الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية :

الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية .

الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة و المصداقية .

[1] محمد يونس ، و آخرون ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

[2] محمد توفيق عبد المجيد ، **العولمة والتكتلات الإقليمية** ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر، 2013 ، ص 175 – 189 .

2- الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية :

على الرغم من وجود الدوافع الناجمة عن المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية التي تقف خلف زيادة الاتجاه نحو التكتلات إلا أن هناك تطورات حدثت في نهاية الثمانيات من القرن الماضي أفرزت العديد من التأثيرات والتي شكلت الدافع الرئيسي وراء هذا الاتجاه ، من أهمها سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي وتأثير الاتحاد الأوربي عليها .

المطلب الثالث : شروط التكتل الاقتصادي

لاحظنا من تعريف التكتل الاقتصادي أن إزالة مختلف الحواجز والعقبات الجمركية والمالية والنقدية يعتبر شرطا في إيجاد وتكوين التجمع الاقتصادي ، إلا أن ذلك لم يكن لينجح لولا وجود عوامل أخرى مشتركة تسهل عملية التكتل الاقتصادي بين الدول الراغبة في ذلك تتمثل هذه العوامل في الآتي :

أولا : الشروط الاقتصادية : تتمثل هذه الشروط فيما يلي :[1]

1- التقارب الجغرافي للدول المدمجة :

وهو ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكتل الاقتصادي ، لأن الهدف من وراء هذا الأخير هو تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول داخل نطاق إقليمي لتتم بسرعة وبأقل تكاليف والتقارب الجغرافي يحقق ذلك ، فهو يعمل على توسيع نطاق التبادل التجاري عن طريق تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية (المتكتلة) . وبالرغم من التقدم التكنولوجي الحاصل على مستوى وسائل

[1] عائشة حلوني ، **تأثير التكتلات الاقتصادية والإقليمية على حركة التجارة الدولية** ،مرجع سبق ذكره ، ص52 .

الاتصالات والمواصلات في الوقت الراهن إلا أن التقارب الجغرافي يبقى ذو أهمية كبيرة لنجاح التكتل وليس شرطا ضروريا به .

2- التقارب في المستويات الاقتصادية للدول الأعضاء :

إن اقتصاديات الدول المتكتلة يجب أن تكون في مستوى واحد من التنمية تقريبا وأن تؤمن لمواطنيها مستوى متقارب من الدخل الفردي ، فإذا لم يتوفر هذا الشرط فان التكامل لا يكون مفيدا لجميع الدول الأعضاء ، فقد يفيد البعض على حساب البعض الآخر.

3- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية :

يتطلب إنشاء تكتل أو تكامل اقتصادي ناجح بين مجموعة من الدول لتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها ، وينبغي أن يشمل التنسيق التعريفات الجمركية والسياسات التجارية اتجاه العالم الخارجي بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية وسياسة تشجيع الاستثمارات عن طريق وضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تنظر على السياسات الاقتصادية .

4- توافر البنية الأساسية المناسبة :

إذ لا يمكن قيام تكتل اقتصادي بين دول تفتقر إلى البنية الأساسية الملائمة نظرا لما تلعبه هذه الأخيرة من دور حيوي في دعم التكتلات الاقتصادية ، وربط المناطق المختلة في الإقليم ببعضها البعض، فالمجال الإقليمي لا تتيح إمكانية انتقال وفرات الحجم و الوفرات الخارجية والتقدم التكنولوجي إلا إذا

توفرت شبكة النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء يمثل عائقا أمام عملية توسيع حركة التبادل التجاري من منطقة إلى أخرى داخل نطاق التكتل ، وبالمثل فان ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر على سرعة وكفاءة اتخاذ القرار الخاصة بعملية التبادل والتفاعل بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية .

5- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي :

يعد هذا الشرط من بين أهم الشروط في نجاح التكتل الاقتصادي حيث يجعل هذا التخصص اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة ، كما يمكن التباين في التخصص الإنتاجي بين الدول المتكاملة من الحصول على أهم ميزة يحققها التكتل الاقتصادي وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء في حين تفقد هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير عندما يتشابه التخصص الإنتاجي في مثل هذه الدول ، وبالتالي يفقد التكتل الاقتصادي أثره كتنظيم وتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.[1]

6- توافر الأيدي العاملة المدربة :

يعتبر من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمة إذا يتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة ومستمرة ، كما تمكنها في الوقت نفسه من تنمية هذه الموارد وزيادة

[1] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية والإقليمية على حركة التجارة الدولية** ،مرجع سبق ذكره ، ص52 .

حجمها وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي ، ورفع مستوى المعيشة في الدول المتكاملة مما يعني تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينهما .[1]

7- ضرورة التدرج والآلية :

يجب أن يتم التكامل بصورة تدريجية وآلية فيكون تدرجي يشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة بالتأقلم مع حجم السوق الجديدة ، لأن التحويلات للبضائع ورؤوس الأموال تخلق بعض المشاكل لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة للتكامل .

8- ضرورة توافر آليات للتوزيع العادل للمزايا والتكاليف الناتجة عن التكامل :

يحقق التكامل الاقتصادي العديد من المكاسب للأعضاء ككل بلا أذن ذلك لا يعني بالضرورة استفادة الجميع بذات القدر ، فتوزيع التكامل لا يكون على أساس عادل بين الدول الأعضاء ، بل كثيرا ما يكون حصيلة البعض منهم خسارة كاملة خاصة في المدى القصير وهو مالا يشجع البلدان لتحقيق هذا الغرض والتأكد من أن فوائد التكامل بما في ذلك الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية على الواردات من العالم الخارجي تزيع بنزاهة وعدل بين الدول الأعضاء .

ثانيا : الشروط السياسية : تمثل الظروف السياسية دورا أساسا في نجاح العملية التكاملية وأهم هذه الشروط:[2]

[1] اكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 57 .

[2] المرجع نفسه ، ص 59.

– الإرادة السياسية للاتحاد Volonté Politique D'union ذلك أن غياب هذه الإرادة بين مجموعة الدول التي تنوي الدخول في التكتل يعتبر من أهم أسباب الفشل في العملية لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالالتزام الذي يؤدي لا محالة في نهاية المطاف إلى خلق مؤسسة متكاملة حيث يجب عليها أن تدرك من الوهلة الأولى أي أن التزام سيكون محسورا عليها ، أي التقييد لسلامة العمل الوطني (الإقليمي).

و تركز هذه الظروف السياسة على مبدأ القابلية للهموم المشتركة وحتى لأهداف المتوافقة الاقتصادية والسياسية للشركاء الفاعلين، كما تعد مسألة وجود حزمة تفاضلية (مجموعة متكاملة) أحد أهم الحجج الدامغة والمعززة للتكامل على المستوى الدولي.

وهذا ما أكده "Mitrany" حين اعتبر أن الإرادة السياسية للاتحاد هي الأكثر أهمية في أي عملية تكاملية حيث أن وجودها يؤدي إلى تحقيق التكامل على أساس واع ومدبر وليس نجاح عملية ميكانيكية تتمثل في تزايد الوظائف والمشكلات .

وتعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة عل المستوى الدولي أحد أهم الأساليب المعززة على المستوى الإقليمي مما يتيح مشاركة للدول الصغيرة ، ولكن ذلك يستلزم تمتع هذه الدول بقوة نسبية قادرة على التفاوض أولا على المستوى لإقليمي وهو ما يؤخر جهود التكامل في حالة غياب مثل هذه القدرة لبعض الدول الصغيرة .[1]

[1] إكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

المبحث الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للتكتل الاقتصادي

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري ، وتباينت بذلك المدارس الفكرية التي تراوحت بين المدرسة الاتحادية التي ترى التوجه نحو بناء الدولة اتحادية لها حكومة إقليمية مباشرة وبين المدرسة التعاملية التي تسعى إلى بناء التكامل من أسفل إلى أعلى لتأتي الحكومة الإقليمية في نهاية المطاف ، بعدها ظهرت المدرسة الوظيفة التي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى المدرسة الوظيفية وهذا ما نتطرق إليه في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول : النظرية الاتحادية (الفدرالية)

و تسعى إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فدرالية حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات و التشريعات اللازمة، وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها ميعا وينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح.[1]

و يرى هذا الطرح أن التكامل أو الاندماج يتم من منطق مؤسساتي يقوم على أساس معياري أي أن ضمان الأمن والتعاون بين الدول يعتمد على دور هذه المؤسسات الفيدرالية ، والتي حسب اعتقاد أتباع النظرية أنها لتساهم في تطوير حسن مشترك بين فئات المجتمع .

[1] آسيا الوافي ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2006-2007 ، ص 09 .

و تتوافر فرص النجاح بهذا الطرح في حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور أن المجتمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول لوحدها. وتعتمد الحالة الأولى على قاعدتين .

1-القاعدة الأولى : توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما تفعله الدولة ، وهذا ما يمكن تسميته قاعدة الكفاءة .

القاعدة الثانية : تسير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة المشاركة في القرارات ولذا ما تمكن وصفة بقاعدة الديمقراطية. [1]

الحالة الثانية : رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع ، وقد تكون الفئات المقترضة من البلدان الأخرى متناحرة فيما بينها ، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني الى المستوى الإقليمي[2].

خلال ما سبق ذكره يتضح أن الطرح الفيدرالي (الاتحادية)ليس نظرية علمية بحتة ، بل هو الواقع بمثابة خطة إستراتيجية مدروسة تطمح إلى تحقيق تكامل بين دول قطرية .

[1] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الحكومية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

[2] أسيا الوافي ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة** ،مرجع سبق ذكره ، ص 09 .

المطلب الثاني : النظرية التعاملية

أساس هذا الطرح هو تعدد الاتصالات وأهميتها كوسيلة لتعميق شعور جماعية بأهمية جماعية أخرى ، إذا ما توفرت الاستعداد للاستجابة التبادلية بينهما ، وتعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية تتزايد معها الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البشر ، علة نحو يؤدي في النهاية إلى تقليص احتمالات استخدام العنف في العلاقات فيما بينهم .

حيث يعتبر كارل دوتش Karl Deutch* عملية التكامل نقلة سلمية إلى مجتمع آمن وحسب رأيه يأخذ أحد الشكلين: [1]

1-المجتمع الموحد : الذي تندمج بموجبه الوحدات الأعضاء في كيان أكبر .

2- المجتمع التعددي : الذي تحتفظ فيه الحكومات باستقلالها القانوني ولكنها تنشئ مؤسسات لبعض أوجه التعاون.

فالعبرة حسب Deutsh ليست في الإطار المؤسساتي بل في الإحساس بالانتماء إلى جماعة واحدة ، أي أنه من دون توافر مجموعة مشتركة من القيم و المعايير والإحساس بالانتماء يكون من الصعب إضفاء شرعية على مؤسسات التكامل .

وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا الطرح ، فإذا كانت دراسة Deutsh تركزت أساسا حول منطقة أروبا الغربية فان التجربة التاريخية أثبتت أن نمو المبادلات و الاتصالات بين كل دولة من الدول

* Karl Deutch يعتبر من المنظرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير التكامل الإقليمي خاصة في تركيزه على تجربة التكامل الأوروبية.

[1] شحاب نوال ، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و السياسية ، جامعة الجزائر3 ، 2010/2009 ، ص 12-13 .

في أروبا الغربية والولايات المتحدة بوتيرة أكبر بكثير من كونها بين هذه الدول ، ومن جهة أخرى فان الواقع العملي أثبت كذلك نمو المبادلات داخل الدولة بوتيرة أكثر من نمو التبادل بين الدول المعنية بالتكامل مما يؤدي إلى تقوية الروابط الداخلية أكثر من الروابط بين دول أروبا الغربية وبالتالي تعزيز الشعور الوطني والمجتمع القطري على حساب رأي Deutsh .

وهكذا فان النظرية التعاملية تركز على عامل تكثيف المعاملات و الاتصالات بين أطراف التكامل ، والذي يعتبر في نظر أصحاب هذا الرأي عامل مهم في إيجاد منظمة تجمع بينها روابط متعددة ، كما أن هذا الطرح يتجنب بناء هياكل مؤسسة إقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل والاكتفاء باقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.

المطلب الثالث : النظرية الوظيفية

تعد هذه النظرية من أهم نظريات التكامل وأكثرها شهرة وقد شاعت في فترة ما بين الحربين العالميتين، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى النظرية الوظيفية الأصلية والنظرية الوظيفية الجديدة

أولا : النظرية الوظيفية الأصلية

تعود أسباب ظهور هذه النظرية إلى بعض إفرازات الحربين العالميتين وما صاحبها من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم ما بين 1929 -1933 بالإضافة إلى الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية و الغربية ، ولقد ساهمت هذه العوامل في دفع مجموعة من المنظرين إلى بلورة أفكار أطلق عليها اسم الوظيفة.

ويقصد بالوظيفة بأنها تلك التي تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات على المستويين الأعلى و الأدنى من صناعة القرار ، غير أن الاندماج الكامل يتوقف على أهمية هذه الوظيفة في السياسيات المحلية للوحدات المشاركة .

وقد أستعمل مفهوم الوظيفة من طرف الباحث دافيد متراني D.Mitirani من خلال دراسته التي قام بها عام 1943 ، حيث يلاحظ أن مآسي الحرب العالمية الثانية تركت آثار واضحة على هذه النظرية ، فالباحث يرى أن الدولة كانت تفتقد إلى القدرة على الحفاظ على السلم وتحسين الرفاهية . وأن النزعة الوطنية بطبيعتها مجافية للسلام وبالتالي فان سبب الحروب هو تقسم العالم إلى وحدات سياسية منفردة ، الأمر الذي يستدعي إقامة مؤسسات دولية في مجالات فنية محددة ومحايدة سياسيا ، تنقل إليها شيئا فشيئا وظائف كانت يقوم بها حكومات الدولة القطرية .[1]

ويؤكد على أن نجاح التعاون في أحد المجالات التقنية الخاصة أو المجال الوظيفي سوف يؤدي بالتعاون إلى مدى أكبر من مجالات أخرى ذات العلاقة وهذه العلاقة هي ما تسمى بالشعبية المعنى زيادة كثافة الارتباط وتخصصه في أدق المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

و التعاون في مجالات تقنية ونقل الوظائف من الدولة القطرية إلى منظمات دولية يديرها فنيون (كالسيطرة على النقل الجوي ومكافحة الأمراض). فان نجاح هذه المنظمات يؤدي إلى تحقيق حماس

[1] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الحكومية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

الجماهير للدولة القطرية وما يصاحبها من نزعات وطنية تهدد السلام الأمر الذي يسهل إدخال المزيد من المهام إلى منظمات مماثلة التي يتم تغطية مختلف أوجه الحياة البشرية .[1]

وتشير مختلف التجارب أنه ما لم يجري الاتفاق على الصبغة المؤسسة النهائية منذ البداية ، فان البدء بالأمور الأقل إثارة للخلاف سرعان ما ينتهي إلى طريق مسدود ، كما أن التعاملات التي تأخذ بها النظرية التعاملية والوظائف التي تصنعها المدرسة الوظيفية كأساس للمضي نحور التكامل ، لا تتطابق معا بالضرورة في نطاقها الإقليمي ، بل تتبع لفشل العالم كله .[2]

ثانيا : النظرية الوظيفة الجديدة

أهم منظريها أرنت هاس وقد بدأ بنقد الأفكار الوظيفية ل Mitrany ، وبعد نشره كتابين الأول في 1958 بعنوان The Uniting Of Europe والثاني في 1964 بعنوان Beyond The Nation State أصبح يعرف بأبي الوظيفة الجديدة.

انطلق من نقد فكرة Mitrany الخاصة بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية و الأمور الفنية ، أو بين بين رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق .[3]

[1] شحاب نوال ، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 41 .
[2] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الحكومية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .
[3] شحاب نوال ، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

أما **ايتيزيوني** فيرى المجتمع المتكامل بأنه ذلك المجتمع الذي يملك قوة عنف صغيرة حيث تذوب الفوارق الموجودة بين الوحدات المدمجة وأن الطريق الوحيد لتحقيق التكامل هو الوحدة مع ضرورة امتلاك مركز صناعة القرارات وقد وضع الأخير أربع مراحل لنموذجه التكاملي وهي :

1- مرحلة ما قبل التوحيد : حيث تدفع النخب الخارجية الوحدات الأساسية للتوحيد.

2- مرحلة التوحيد : من خلال دراسة قوى التكامل وتتضمن ثلاث مقومات :

- عنصر الإكراه لإجبار الأطراف المعنية على التوحيد .
- عنصر المنفعة .
- عنصر الهوية .

3- مرحلة التوحيد : من خلال دراسات قطاعات التكامل والتي تتمثل في القطاعات الأكثر نفعا والأكثر تجاوبا.

4-مرحلة انتهاء عملية التكامل : وهي المرحلة التي تحقق الاتحاد في مختلف القطاعات .

ويرجع هذا الباحث فشل مشروع التكامل يرجع إلى قلة الوحدات النخبوية وعدم فعاليتها ، ويثني على تجربة الولايات المتحدة والتجربة التكاملية الأروبية .

ورغم تباين تصورات هؤلاء الباحثين عن العملية التكاملية إلا أنهم متفقون على النقاط التالية :

1-الشروع بالقطاعات الحيوية خاصة الاقتصادية منها ، والتي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة ، وهذا من أجل انجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع.

2- وجود إدراج جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في العملية التكاملية مع ضرورة وجود مؤسسة يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية.

3-الاعتماد على مفهوم التكامل الإقليمي بدلا من التكامل في الإطار الدولي كما نادى به الوطنيون القدامى.

بناءا على سبق يتضح أن الاختلاف بين الوظيفة الأصلية والوظيفة الجديدة يكمن في أن الأولى تعمل على توزيع سيادة الدولة على منظمات دولية متعددة ، بينما تعمل الوظيفة الجديدة على تفويض سيادة الدولة لمؤسسات فوق وطنية وعالمية كالنظرية الجديدة تركز على المستوى الإقليمي وليس على المستوى الدولي.[1]

ونستخلص من خلال هذا العرض لمختلف المدارس الفكرية التي تناولت التكامل أن المدرسة الاتحادية تنفرد في توجهها المباشر إلى إقامة سلطة إقليمية كاملة الصلاحيات ، تتولى تلبية مطالب الفئات الاجتماعية في جميع أنحاء التكتل وتعالج مباشرة كافة الشؤون الحياتية هذا مع مراعاة اختلاف البيئات المحلية وفقا لنظام يقوم على المشاركة واللامركزية في اتحاد القرارات.

بينما المتعاملون يرون أن تكثيف المعاملات الاجتماعية يساعد على تقبل تكاليف سلطة إقليمية بإدارة شؤون الإقليم ، ومن ثم لا يطالبون بإيجاد أطر مؤسسيه معينة ولت أجازوا إنشاء مؤسسات تتولى

[1] عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الحكومية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 64-65 .

شؤون المعاملات الفنية التي يحدث التقارب فيها ، وبعدها مباشرة يتم الإعلان عن قيام دولة اتحادية ومنه يؤول الأمر إلى المنهج الاتحادي سالف الذكر .

أما الوظيفيون فإنهم يعيدون الأمور إلى الحكومات نفسها لتختار النواحي الفنية التي يقبل التنازل فيها لسلطة لصالح مؤسسات دولية في البداية ، إذا اقتنعت الحكومات بجدوى هذا المنهج سعت إلى تعميمه على نواح أخرى وبذلك تشكل شبكة من المؤسسات الدولية التي تتولى الإشراف على نواحي عديدة من متطلبات تحقيق الرفاهية لشعوبها.

المبحث الثالث : مراحل وحالات التكتلات الاقتصادية العربية

إن الاهتمام الأساسي بهذا الفصل هو التكامل الاقتصادي العربي وهذا الاهتمام لا يعني انتزاعه من سياقه الأوسع والأعمق فالسوق إلى التكامل الاقتصادي العربي لمضمونه الذاتي وديناميكية ، لا يمكن أن تنطلق كلها بدون قيام وعي حيوية وضرورة التشابك البنيوي بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية وذلك في عوالم السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة والاجتماع . ويظل الوعي عاجزا عن أن يصلح رافعة للفعل ما لم ينبثق عن الوجدان والرؤية المجتمعين المدعمين بالاقتناع العقلي القائم على التحليل المتمعن والمدقق والإدراك السليم للمصلحة الاقتصادية العامة.

إذا فالهدف هو الحاكم الأول في محاولة الاستكشاف ، وليس الإسراع إلى صياغة جديدة للتشريعات والمؤسسات التكاملية أو تفعيل ما هو قائم منها ، وذلك خدمة للمسار التكاملي وآليات التكامل الاقتصادي العربي ، وانما يجب أن يتشكل التكامل من خلال الانطلاق الفعلي بالمسار التكاملي وتدعيمه وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل من خلال طرح التكامل الاقتصادي العربي في المطلب الثاني وأخيرا أهم التكتلات الاقتصادية العربية في المطلب الثالث.

المطلب الأول : مراحل التكتل الاقتصادي

تتنوع أشكال التكتل الاقتصادي (التكامل الاقتصادي) في المساحة الممتدة بين أبسط صور التعاون من خلال اتفاقيات لتسوية المدفوعات والاندماج الاقتصادي التام وما يترتب عليه من وجود سلطة عليا فوق قومية ترسم السياسات الاقتصادية والنقدية ، وترقب الالتزام بها ، غير أن المتفق عليه بين

الاقتصاديين أن هناك خمسة مراحل للتكامل الاقتصادي يحكمها جميعا إطار التعاون الاقتصادي ينشئ علاقة مستمرة بين الأعضاء الذين يشملهم هذا الإطار

وهذه المراحل تأخذ طريقها بين الدول الراغبة في ذلك وتعتبر درجة التكتل الاقتصادي العامل الحاسم في اختلاف تكامل اقتصادي عن الأخر ولتوضيح ذلك سوف نستعرض هاته المراحل كالأتي

1- مناطق التجارة الحرة

وفيها تلغى القيود الجمركية المفروضة على سلع الدول الأعضاء ولكن يحتفظ كل عضو بتعريفة الجمركية بالنسبة للغير ، وقد تكون المنطقة الحرة قاصرة على بعض المنتجات فقط وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص ، فهي تشبه الاتحاد الجمركي من حيث كونها تعمل على إلغاء الرسوم الحواجز الجمركية الداخلية بين الدول الداخلية في نطاقها وتختلف عنه في أن الدول الأعضاء فيها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية ، حيث تحتفظ كل منها برسومها الخاصة . واستقلالها الجمركي مع العالم الخارجي عن نطاق الإقليم ، ولا تهتم مناطق التجارة الحرة على التوليد بتعديل اتفاقيات التجارة الحرة على الدول الأعضاء بتعديل اتفاقياتها التجارية المعقودة بينها وبين الدول الغير الأعضاء ، ولا تحرم قيام أي دولة منها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة ، حيث أنها تخلو من ترتيبات متعلقة بتنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال أو السياسات الاقتصادية المالية والنقدية وحتى الاجتماعية .[1]

[1] اكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

والمشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة القصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة وخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في الإقليم إلى اشتداد عمليات التصدير حيث يزيد احتمالات شرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة ، وبوجه خاص داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية المنخفضة ، وذلك حتى يتمكن تفادي دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة .[1]

ويتبين أن هذا النوع من التنظيم هو أضعف أنواع التنظيمات الاقتصادية من حيث تنازل الدول عن بعض سيادتها وتحتفظ الدول الأعضاء بكامل سيادتها داخل حدودها الإقليمية ، سوى ا تلتزم به الدول الأعضاء من تطبيق تعريفة تجمركية على تبادل المنتجات فيما بينها .

ومن أمثلة مناطق التجارة الحرة منطقة النافتا تضم كل من و.م.أ ، كندا والمكسيك ، إضافة إلى منطقة التجارة الحرة الأوربية التي قامت سنة 1959 بين انجلترا ، السويد ، النرويج ، الدنمارك ، البرتغال ، النمسا ، سويسرا .

[1] اكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

2- الاتحاد الجمركي :

يعد درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريف للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية [1] ويتضمن الاتحاد الجمركي التعرض للمعادلة التالية :

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة تعريفية جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي ويتضمن هذا الأخير أيضا الإجراءات التالية [2]:

أ-إزالة كافة العقبات والقيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد وبذلك يتشابه مع منطقة التجارة الحرة .

ب-إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة يتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي .

ج- تعديل الاتفاقات التجارية مع العالم الخارجي لضمان عدم تعارض نصوصها مع التزامات دول الاتحاد.

د- الامتناع عن عقد أي اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو مع العالم الخارجي وبذلك يشمل الاتحاد الجمركي المكونات التالية [3]:

1-وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية .

---

[1] إكرام عبد الرحيم ،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

[2] المرجع نفسه ، ص 64.

[3] رعد الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص 233 .

2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

3- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد .

4-توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي وفق معادلة متفق عليها .

يطبق الاتحاد الجمركي معدلات موحدة للتعريفة الجمركية Common Externel Tariff في مواجهة كافة دول العالم الخارجي خارج الاتحاد، الأمر الذي يسمح بالقضاء على مشكلة انحراف التجارة التي تنشأ في ظل منطقة التجارة الحرة .

ومن أشهر أمثلة الاتحاد الجمركي ، اتحاد زولفرين Zollverein الذي تم بين عدد كبير من الولايات الألمانية عام 1934 ومكن من توحيد ألمانيا فيما بعد عام 1870 . وكذلك السوق الأوربية المشتركة European Common Market الذي تكون عام 1957 من ستة دول هي : ألمانيا الغربية ، فرنسا ، ايطاليا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ ، هولندا .[1]

3- السوق المشتركة :

لقد أشرنا فيما سبق إلى أنه بالإضافة إلى حرية حركية السلع فيما بين الدول الأعضاء إبان مرحلة " منطقة التجارة الحرة " وتطبيق هذه الدول لتعريفة الجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي في مرحلة "الاتحاد الجمركي" ، فانه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء خلال مرحلة "السوق

[1] محمود يونس و آخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 203 .

المشتركة" وعلى ذلك تكون هذه الدول سوق موحدة يتم في إطار انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة . [1]

وفي ظل السوق المشتركة يصبح بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية والاجتماعية من الأهمية بمكان ، بل أنه أصبح ضروريا بكمال أسواق السلع وعوامل الإنتاج ، إلا وترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محقق في الواقع.

وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية .[2]

4- الاتحاد الاقتصادي :

إن مرحلة الاتحاد الاقتصادي هي المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي وهي المرحلة التي تعلوا مرحلة السوق المشتركة ، حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات (منطقة التجارة الحرة) والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي (مرحلة الاتحاد الجمركي) وحرية انتقال عناصر الإنتاج (السوق المشتركة) فان هذه المرحلة التي نحن بصددها تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية و الاجتماعية كما نوضحه بإيجاز على النحو التالي [3]:

[1] حسين عمر ، **التكامل الاقتصادي** ، أنشودة العالم المعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1989 ، ص 81 .

[2] إكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

[3] محمود يونس و آخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 204. .

أ– السياسة الاقتصادية :

يمكن القول أن الهدف الرئيسي من التكامل الاقتصادي هو زيادة الرفاهية حيث تظهر في كيفية لتخطيط للتنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي، فيجري تقييم وتصحيح للسياسيات الاقتصادية، فالحكم على نتائج السياسة الاقتصادية يظهر في أمرين هما :

- الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد
- الفوارق الإقليمية

و هذين المظهرين يمكن معالجتهما بنوعين من التدابير هما ضمن تدابير السياسة الاقتصادية :

- تشجيع هجرة العمل
- المساعدات التي تقدمها الحكومة من أجل دعم الصناعة .

ب– السياسة الاجتماعية :

سوف ندرجها في ثلاث نقاط وهي :

1- في مجال التنسيق بين مستويات الأجور في المنطقة التكاملية .

2- في مجال تنسيق ساعات العمل ومعدلات الأجر عن العمل الإضافي .

3- في مجال التسوية في المعاملات بين العاملين والعاملات في المنطقة التكاملية .

ج-السياسة المالية :

حيث تحتوي مشكلات الميزانية في منطقة التكامل وتاريخ علاقات الميزانية بين الدول ، والحاجة الى تنفيذ مهما معينة بصورة مشتركة في منطقة التكامل مساعدة الأقاليم المتأخرة عن ركب العملية الإنمائية في الإقليم إضافة إلى التمويل المالي المشترك لمواجهة المشكلات ذات الطابع الانتقالي والفجائي.[1]

5-التكامل الاقتصادي الكلي :

و فيه يرقى بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء إلى مستوى توحيد هذه السياسات الاقتصادية ، الاجتماعية والمالية بل تتعداه إلى توحيد السياسات النقدية (توحيد العملة) ، كما يتطلب هذا الاندماج الاقتصادي الكلي إنشاء سلطة فوق قومية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء .[2]

بالإضافة إلى المراحل الخمسة السابقة الذكر ، هناك من لمرجع ما يضيف مرحلة أخرى تأتي في بداية العملية التكاملية وهي اتفاقية التجارة التفضيلية ، ويقصد بها الاتفاق على ترتيبات يتم بمقتضاها تخفيف القيود وتخفيض القيود الجمركية التي تعرقل حركة السلع بين الدول التي أجرت الاتفاق دون الإلغاء النهائي للرسوم .

إن الوصول إلى تكامل اقتصادي كلي لا يعني بالضرورة المرور بهذه المراحل المذكورة سابقا بصفة تنظيمية وإنما هو مستحب بأن يكون ضمن مراحل متدرجة من الأقل درجة اتفاقية التجارة التفضيلية إلى

[1] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 125-134 .

[2] اكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

أعلى درجة وهي الاندماج الاقتصادي التام وخلال الانتقال بين هذه الدرجات يتم تعزيز وتعميق التكامل في كل مرة بدأ بتخفيض عوائق التبادل وصولا إلى توحيد اقتصادي ، مالي ونقدي في آخر مرحلة .

ومن أبرز الاتحادات الاقتصادية التي عرفها التاريخ اتحاد البينكلوس الذي تكون بعد الحرب العالمية الثانية من ثلاث دول هي (هولندا ، بلجيكا ، ليكسمبورغ) كما تعد و.م.أ مثلا الاتحاد الاقتصادي والمالي والنقدي المتكامل ، بالإضافة إلى كونها اتحادا سياسيا لأحدث الأمثلة العالمية الاتحاد الأروبي وعملته الموحدة EURO الذي أصبح اتحادا نقديا أروبيا Europran Monetary .[1]

والجدير بالذكر ونحن بصدد ذكر أهم التكاملات الاقتصادية ، ذكر التكاملات الاقتصادية العربية لكن قبل ذلك يجب التطرق لمحفزات والعراقيل التي قد تساعد أو تعثر محاولات التكامل الاقتصادي العربي وهذا ما سنتطرق له في المطلب الثاني .

المطلب الثاني : محفزات وعراقيل التكتلات العربية

هناك عوامل عديدة أعاقت جهود التكامل الاقتصادي بين الدول العربية لتحقيق اقتصاد عربي قومي يستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى التي تحققت في العصر الحديث وهذه المعوقات تتميز بأنها ليست طارئة أو آلية وإنما تحمل في طياتها تاريخا من التراكمات والسلبيات وتبعث باتجاهات عديدة تراوحت بين أسباب خارجية ومحلية بين أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية .

نتناول عددا من المعوقات التي أدت إلى تعثر محاولات التكامل الاقتصادي العربي فيما يلي:[2]

[1] محمد يونس و آخرون ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره ، ص 204 .

[2] نزيه عبد المقصود مبروك ، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى،2013 ، ص 75-77.

1- **الاختلالات الهيكلية** : فالدول العربية جميعا تعتبر دولا نامية وذلك باعتبار هياكلها الاقتصادية المختلفة ويؤثر الاختلال الهيكلي في معظم الدول العربية يتمثل اعتماد الاقتصاد الوطني فيما على سلعة واحدة أو عدد قليل جدا من السلع التي لا يمكن لنشاطها الإنتاجي أن يرفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أ يحقق الاستقرار في الأجل القصير ، ولم تتمكن الدول العربية خلال فترة زمنية طويلة من تغيير هياكلها الاقتصادية وتنويع قواعدها الإنتاجية بشكل يمحو عنها صفة الاختلالات الهيكلية فهي افتقرت ومازالت تفتقر إلى العوامل أو القوى الدينامكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى هي تفتقر إلى المقدرة على التحول ، وهذا من شأنه أن يقود الاقتصاديات العربية نحو التفكك لا نحو التكامل الاقتصادي.

2- **النزوع نحو القطرية** : حيث زادت النزعة نحو القطرية في الدول العربي خاصة بعد حصولها على استقلالها ، وساد مفهوم القطرية على مفهوم الوعي العربي العام ومع ظهور الدول النفطية ورغبة هاته الدول في مواكبة ركب الدول الغربية زادت ظاهرة التبعية والتجزئة القطرية ، وأصبحت المصالح الأجنبية المستفيدة من الظاهرة البترولية الخليجية عنصرا معطلا للتكامل الاقتصادي العربي ، إضافة إلى تغيير موازيين القوى داخل الوطن العرب (دول غنية ودول فقيرة) ما أسهم في الانتشار و الاكتفاء المالي الذي جر نحو التجزئة.

3-العوامل الاجتماعية :ويأتي على رأسها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها ، فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغيرة والمقارنة والحرص على تسوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجيهات القرار العربي في القضايا المختلفة وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين

مختلف الدول العربية ، يضاف إلى هذا المناخ التباين الكبير في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، حيث يعد التفاوت في الدخول بين الدول العربية من أقوى العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ،كذلك تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدّى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الدول الغنية و الفقيرة،و بالتالي خلق مشكلات اقتصادية و اجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة و تناقص العمالة الماهرة يضاف إلى ذلك ظاهرة الأمية و تفشّيها بكثرة في المجتمعات العربية و تردي مستويات التعليم في مختلف مراحله ،هذه الأمية نجم عنها العديد من المشكلات لعل أهمها التطرف الديني و التقليد الأعمى و محاكاة المظاهر الاجتماعية الغربية ممّا أدى إلى مزيد من الصراع و إهتزاز الهوية في العديد من الدول العربية.[1]

4- ضعف و غياب الإدارة السياسية: لا شك أن العوامل السياسية تلعب دورا هاما في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي و يرجع ذلك إلى أن العملية التكاملية في المجال الاقتصادية هي في الحقيقة تعبير عن إختيار سياسي في المقام الأول و إذا كانت هناك العديد من المعوقات التي تزاحمت لتعرقل التكامل الاقتصادي العربي فإن أهمها هو ضعف و غياب الإرادة السياسية ،تلك الإرادة التي لو وجدت لتحطمت كل المعوقات مهما كان دافعها و محركها أمام الإصرار العربي المدعم بقوة سياسية فعالة ،و ضعف و غياب الإرادة السياسية له مظاهر تتجلى في عدم رغبة أصحاب القرار في التقيد بأي صورة من صور التكامل الاقتصادي العربي.

[1] إكرام عبد الرحيم، ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره، ص93 ،94.

و يمكن القول أن مصير التكامل الاقتصادي العربي مرهون بتوافر الإرادة السياسية العربية بل و يجب أن تظل قائمة طالما أن عملية التكامل الاقتصادي العربي قائمة.[1]

5- العوامل الاقتصادية : إن الدول العربية ، شأنها شأن بعض الدول في العالم الثالث تعترض طريقها نحو لتكامل عقبات تعرقل مسيرتها و تحدد إندماجها.

تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي و من حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادي حيث تؤدي إلى صعوبة التنسيق الاقتصادي بين الدول كما تختلف الدول العربية من حيث الأنظمة و التشريعات التجارية و التنفيذية و الجمركية ،هذه أمور يترتب عليها تضارب السياسات الاقتصادية و تخلف صعوبات في تنفيذ القرارات المشتركة و أيضا اختلاف النظم السياسية من حيث كونها تنتمي إلى القطاع الخاص أو القطاع العام ،و اختلاف الأساس النقدي يسن الدول العربية يمثل عقبة أساسية و مهمة.

و هناك سبب آخر أكثر أهمية ألا و هو تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية و تلك العربية فإن بعضها يلجأ مثلا إلى المقاطعة الاقتصادية كسبيل لإنجاز ضغوطات و أهداف سياسية.[2]

و إذا جئنا إلى ذكر مقومات أو محفزات التكامل العربي فإن الوطن العربي يتوافر على العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل نذكر منها :[3]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة** ، مرجع سبق ذكره ، ص78 ،79.

[2] إكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 ، 98.

[3] أحمد فراج قاسم الموقع kenanaonline.com.user/aukfpoot ، تا ريخ الاطلاع 05 مارس 2018 على الساعة 22:59

1- تعدد و تنوع الموارد الطبيعية : حيث يمتلك الوطن العربي موارد إقتصادية كبيرة و متنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي و الصناعي فالوطن العربي يمتد على مساحة كبيرة جدا تبلغ حوالي 14 كليون كلم^2 و في إطار هذه المساحة الكبيرة يتنوع المناخ و التضاريس و أنواع التربة و تتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليار م3 يشغل منها حاليا حوالي 175 مليار م3 فقط.

و نتيجة ذلك تتعدد و تتنوع المحاصيل الزراعية و الثروات المعدنية و مصادر الطاقة من النفط و الغاز و مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح و الحرارة ،حيث يمكن للوطن العربي من خلال هذه الموارد أن يحقق تكاملا اقتصاديا من شأنه أن يحقق استثمارات مهما للموارد الغير مستغلة.

2- حجم السوق العربية : تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة و مساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي و أهمية موقعه الجيواستراتيجي و الجيوسياسي و التعداد الكبير للسكان و تعتبر السوق العربية عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة.

و تعتبر السوق العربية ذات سعة كبيرة حيث تشكل مجالا رحبا للتكامل العربي الذي يمكن أن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية حاجيات السوق العربية و يؤكد هذه الحقيقة توافر عدد كبير من الموارد و الإمكانات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية و تحسينها إبل مدى بعيد ثم إنماء إستراتيجية ترتكز على التعاون و التكامل ،و لابد من الإشادة إلى أن درجة إندماج الاقتصاد العربي في إقتصاد الدول المتقدمة لا يقاس فقط بمقياس كثافة التبادل التجاري معه و إنما يقاس أيضا بمعيار كثافة الاعتماد الثقافي عليه و

التعامل الواسع مع مؤسساته المالية و الاعتماد المفرط عليها بالرغم من الوفرة النسبية في الموارد المالية العربية و الاستخدام الكثيف لتسهيلات الاقتصاد الغربي في مجالات الاتصال و الإعلام.

3- **توافر الكوادر** : يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة و متنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أو الإداري و من العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك إتساع التعليم الأكاديمي و تعدد مراكز البحث العلمي ، ففي الوطن العربي الآن المئات من الجامعات و حوالي 337 مركز بحث علمي، وتنوع حقول الاختصاصات في المراحل التعليمية المختلفة الإعدادية والثانوية والجامعية ، وفي العديد من الدول العربية كوادر اقتصادية مدربة بالإضافة إلى توافر البنى والوسائل المساعدة لعملية التكامل كشبكات الهاتف و الاتصالات ووسائل النقل المختلفة.

وهناك مقومات أخرى لنجاح أي تكتل أو تكامل منها الغير اقتصادية .

المقومات غير الاقتصادية للتكتل العربي :

ويمكن أن نجملها في وحدة اللغة ، وحدة الجنس و الأصل و المثبت، وحدة التاريخ، وحدة القيم الروحية ، الوحدة الجغرافية وأخيرا العادات والتقاليد.[1]

المقومات الاقتصادية للتكتل العربي :

إن موقع الوطن العربي له أهمية اقتصادية خاصة حيث تطل معظم دولة على بحار ومحيطات العالم وتتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا لوجود مجاري و مساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.

[1] إكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 101.

يتوافر الوطن العربي على رؤوس الأموال الهائلة لو تم استدعاؤها من الخارج يمكن أن توجه لعملية التنمية العربية التي تسهل عملية التكتل الاقتصادي العربي .[1]

المطلب الثالث : أهم التكتلات الاقتصادية العربية

ونظرا لأن الأمر يهمنا في هذا السياق هو ما يجري في الدول النامية وبالذات الدول العربية فقد كان من المناسب تقديم أمثلة على التكتلات الاقتصادية العربية سنذكرها وباختصار .

1- اتحاد المغرب العربي :

تمتلك بلاد المغرب العربي مقومات السياسة الواحدة من لغة ومصالح مشتركة فضلا عن التاريخ وكل مقومات التكامل بصورة مترابطة وشاملة بكل أجزائها بدرجة أقل ما نجد مثلها في المناطق الأخرى من العالم.[2]

لقد كان أول مؤتمر لوزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي الذي اعتمد في تونس في الفترة بين 29 سبتمبر و 1 أكتوبر 1664 الخطوة الأولى على درب التعاون والتكامل الاقتصادي ، فقد تم بحث المسائل المتعلقة بإقامة تعاون اقتصادي بين هذه البلدان وزيادة التبادل التجاري وخلق منطقة حرة للتجارة بين بلدان الغرب الخمسة (الجزائر ، المغرب ، تونس ، ليبيا ،موريطانيا).

[1] إكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، **التكامل الاقتصادي الغربي (في مواجهة جدية الإنتاج والتبادل)**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 69-76 .

حيث أوكلت مهمة القيام بمسح منطقة المغرب العربي الأستاذ من معهد روترادم وإعداد خريطة صناعية بها ، وأخرج من هذه المهمة ما يلي [1]:

- إعداد مخطط لإقامة التصنيع في منطقة شمال أفريقيا ووضع توقعات تمتد لسنة 1980 .
- تحديد أبعاد التنمية المتوقعة ضمنت كل من (صناعات المواد المنتهية الصنع ، الطاقة ، الصادرات والتشغيل والواردات)
- توضيح الفوائد الاقتصادية المحلية في هذا التكامل
- تحديد الإجراءات السياسية الهامة التي يجب اتخاذها لتحقيق الأهداف المقررة في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة.

وبعد مرحلة المد والجزر التي جرت بها هذه الدول ، ظهرت مؤشرات ايجابية في تاريخ دول المغرب العربي تمثلت في عقد اجتماعات عدة لعل ابروها اجتماع مدينة مراكش المغربية في 1989/02/07وتبنى معاهدة الغرب العربي ما نتج عنه إنشاء الأمانة العامة للاتحاد في شهر جانفي 1990 ، كما تم إنشاء مصرف استثمار تجارة خارجية في شهر مارس 1991 .

2- السوق العربية المشتركة

السوق العربية المشتركة تشكل تكتل متقدم من أشكال التكامل الاقتصادي ، فهو يقوم على أساس حرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول المشاركة في السوق ، إضافة إلى حرية تبادل السلع والمنتجات وإقامة اتحاد جمركي فيما بينها ، تأخذ اتفاقيات الأسواق المشتركة خصوصيات مختلفة باتجاه توسيع التكامل غير أ ن الجوهر يبقى واحد ويتمثل في حرية تبادل السلع والمنتجات إلى جانب حرية

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، **التكامل الاقتصادي الغربي (في مواجهة جدية الإنتاج والتبادل)** ،مرجع سبق ذكره ،ص78.

انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة ، بعض اتفاقيات المشتركة تلحظ إمكانية تحولها إلى وحدة اقتصادية ، كما هو حال السوق الأوربية المشتركة (الاتحاد الأوربي) وبعضها يقتصر على تحقيق حرية التبادل و إقامة المشروعات من أجل تيسير التنمية الاقتصادية و إزالة العوائق أمام النمو الاقتصادي مثل اتفاقية الأندي في أمريكا الجنوبية و الآسيان (Asean) بين دول جنوب شرقي أسيا.

و السوق العربية المشتركة لم تحدث باتفاقية خاصة و إنما أحدثت تنفيذا لإتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الموقع عليها في يونيو 1962 من قبل خمس دول عربية و من ثم انضمت إليها دول أخرى و قد نصت اتفاقية الوحدة على :[1]

- حرية تبادل المنتجات الزراعية و الحيوانية و الثروات الطبيعية و المنتجات الاقتصادية التي يكون منشؤها إحدى الدول الأعضاء.
- تثبيت القيود المطبقة حاليا في كل ادول المتعاقدة و كذلك مختلف الرسوم و الضرائب عند الاستيرد و التصدير بحيث لا يجوز فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد.
- لا تخضع المنتجات المتبادلة بين الأطراف المتبادلة داخل السوق إلا بموافقة ما لم يتم اجراء تغير أكسبها صفة المنتوج النهائي،و ذلك تفاديا لإستفادة دولة على غرار دولة أخرى.

[1] موقع إلكتروني : الموسوعة العربية /www.arab.ency.com/tr، البحوث ، السوق العربية المشتركة، تاريخ و زمن الاطلاع ،08 مارس 2018 على الساعة 9.30.

خلاصة الفصل:

بناء على كل ما تقدم يبدو أن الأهداف المشتركة لجميع التكتلات الاقتصادية هي الحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه عندما كانت خارج التكتل. فضلا عن سعيها لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الأجنبية في ظل العولمة وفتح الأسواق، وعليه أصبحت مسالة الانضمام إلى التكتلات الإقصادية أمراً حتميا،فلم يعد هناك أي مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية أو الدفاع عن المصالح الوطنية إذا بقي البلد منفرداً بعد أن أصبح شعار التعامل الاقتصادي الدولي هو" أن البقاء لمن هو أكثر كفاءة وقوة ومنافسة"

في ظل هذه الظروف فإن الدول العربية مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى بناء تكتل اقتصادي يضاهي التكتلات المتطورة، لتستفيد من إمكانياتها الاقتصادية الهائلة،ولكي يكون هناك أمل في إمكانية تحقيق هذا الهدف ، فإن الأمر يستدعي العمل بجدية أكثر من أجل الارتقاء بنظم الحكم في الدول العربية،والاهتمام بالتنمية البشرية ورفع مستوى المهارات، وزيادة تنافسية الصادرات وتنويع الهياكل الإنتاجية، وحل مشاكل المديونية، و اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحرير التجارة الخارجية،و هذا ما سنتناوله في الفصل الثالث

تمهيد:

أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية من أبرز ما يهتم به في عصرنا الحديث لإقامة تكامل موحد بين الدول، و خير مثال على ذلك التكامل الذي قام به مجلس التعاون الخليجي لتجاوز عقبات التخلف والنهوض نحو التنمية الشاملة، و يتضح لنا أن دول المجلس تملك موارد اقتصادية كبيرة تساعد في الخروج من واقعها الاقتصادي، و السعي نحو الاستيراد والتصدير بحيث اتفقت على فرض تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من خارج كتلة دول المجلس لممارسة نشاطات اقتصادية وتجارية بحرية، إضافة إلى إصدار نظام موحد للاستثمار من أجل حماية المنتجات، و تشجيع إقامة المشاريع الصناعية مع السعي إلى إقامة عملات خليجية موحدة وتقريب السياسات المالية بين دول المجلس.

و سنتطرق في هذا الفصل الذي خصصناه نحو دول مجلس التعاون الخليجي إلى:

المبحث الأول: عموميات حول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي وأهم العقبات التي تواجهه

المبحث الثالث: التجارة البينية والتجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول:نظرة عامة حول دول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي مثل يقتدى به في التكتل الإقتصادي الناجح وهذا لتوفرها على عوامل الوحدة الكاملة من شعب واحد اللغة، التاريخ المشترك والتقاليد والهدف المشترك، بإضافة إلى الموقع الإستراتيجي البالغ الأهمية وتوفرها أيضا عن موارد وثروات طبيعية بالغة الأهمية.

المطلب الأول: نشأة دول مجلس التعاون الخليجي

مجلس التعاون الخليجي هو عبارة عن منظمة إقليمية تتكون من ستة دول تطل على الخليج العربي وهي:[1]

- الإمارات العربية المتحدة.
- مملكة البحرين.
- المملكة العربية السعودية.
- سلطة عمان.
- دولة قطر.
- دولة الكويت.

وقد كانت نشأة المجلس في 25-05-1981 في إمارة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، بعد أن تمت الموافقة على نص ميثاق مجلس التعاون العربي من وزراء خارجية الدول المذكورة في 1981/02/04 وكان الراحلين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح من أصحاب فكرة إنشائه.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، مرجع سبق ذكره، ص 91.

ورغم أن العراق يطل على الخليج العربي، لكن ليس عضو في مجلس التعاون الخليجي، بل عضو ثانوي في بعض المجالات كالرياضة والتعليم، وفقا لما نصت عليه المادة الرابعة في النظام الأساسي للمجلس أنه يقوم بتعميق وتقوية علاقات التعاون السائدة بين شعوبها في شتى الميادين، كالشؤون الإقتصادية والمالية والزراعية والصناعة والتجارة والمعاملات و الإتصالات والتعليم والثقافة، والشؤون الصحية والإجتماعية والإعلام والسياحة وشتى ميادين المعرفية الأخرى ومن هذه الزاوية فهو بكل المقاييس، يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل أيضا إستجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية.[1]

والجدير بالذكر أنه تم التوقيع على إتفاق إقتصادي موحد في نوفمبر سنة1981، تم التصديق عليه لاحقا في سنة1982، ومن ضمن أهدافه تحرير تجارة المنتجات الوطنية بين الحكومات الأعضاء في كل من القطاع الزراعي، الصناعي و الموارد الطبيعية، وهكذا يتم إعفاء هذه المنتجات من الرسوم الجمركية وأي ضرائب أخرى مكافئة، كما يهدف الإتفاق إلى تطبيق تعريفة جمركية وسياسات تجارية خارجية موحدة.

كما تم إنشاء وتأسيس المؤسسة الخليجية للإستثمار سنة 1984 التي تهدف إلى دعم النشاطات الإقتصادية بين الدول الأعضاء في كل المجالات الزراعية، الصناعية، التجارية، التعدين، الإستثمارات العامة، و ولدت أيضا منظمة المعايير الخليجية في نوفمبر سنة 1982 بعد أن تحولت المنظمة السعودية للمعايير والقياسات إلى مؤسسة إقليمية تخدم كافة الدول الأعضاء والبلاد العربية الأخرى. كما تم تأسيس مكتب براءات (التسجيلات) مجلس تعاون الحكومات العربية الخليجية في ديسمبر سنة 1992 لتطبيق قوانين

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، مرجع سبق ذكره، ص 91.

البراءات وفروعها بمجلس التعاون للتصديق ولنشر البيانات الخاصة بالإختراعات والقيام بأي وظيفة أخرى يعينها له مجلس الإدارة.

كما تم إنشاء مركز للتحكيم التجاري لمجلس التعاون الخليجي في ديسمبر سنة 1993 للفصل في النزعات التجارية بين مواطني دول مجلس التعاون الخارجي سواء فيما بينهم أو اتجاه الغير.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لدول المجلس، وأسباب تأسيسه

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لدول المجلس:

يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي من العناصر التالية:[2]

أولا– المجلس الأعلى:وهو السلطة العليا لمجلس التعاون الخارجي، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، يجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات إستثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو أخر، وفي قمة أبوظبي لعام 1998، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة و اللاحقة، ويعتبر إنعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، النظام الأساسي.

[1] –عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الإقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 92– 93.

[2] نقلا عن الموقع الإلكتروني :www.gcc-sg.org/index2b.15/03/2018/09:30

1- **الهيئة الاستثمارية للمجلس الأعلى:** وهي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم إختيارهم من ذو الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة.

2- **هيئة تسوية المنازعات:**تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسي طبيعة الخلاف النظام الأساسي.

ثانيا–المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة المجلس الأعلى، ويعقد المجلس إجتماعاته مرة كل ثلاث أشهر ويجوز له عقد دورات إستثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو أخر، ويعتبر إنعقاده صحيحا إذا حصر ثلثا الدول الأعضاء وتشمل إختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى، إقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لإجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعمال، وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.

ثالثا: الأمانة العامة: تتلخص إختصاصات الأمانة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد

التقارير والدراسات التي يطليها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير الإجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري، ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام النظام الأساسي.

يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي:

أ- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب- عشرة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، الإقتصادية، العسكرية، الأمنية، الإنسان والبيئة، القانونية، الإعلام والثقافة، المعلومات، المالية والإدارية، الحوار الإستراتيجي والمفاوضات بالإضافة إلى رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ورئيس بعثة مجلس التعاون في الأمم المتحدة ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج- مدراء عامي قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعينهم من قبل الأمين العام.

يتمثل هذا التنظيم الإداري الأمانة العامة في عدد من القطاعات المتخصصة والمساندة هي الشؤون الإنسان والبيئة، والشؤون القانونية ، والشؤون المالية والإدارية، والشؤون المعلومات، والحوار الإستراتيجي والمفاوضات ومكتب براءات الإختراع، ومكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق، يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوروبي في بروكسل، وبعثة مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة، والمكتب الفني للإتصالات بمملكة البحرين، ومكتب الهيئة الإستشارية بسلطنة عمان.

الفرع الثاني: أسباب تأسيس دول مجلس التعاون الخليجي

تنطوي معاهدة تأسيس مجلس التعاون الخليجي على جملة من الأهداف نذكر منها:[1]

1- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية:

- الشؤون الإقتصادية والمالية.
- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
- الشؤون التعليمية والثقافية.
- الشؤون الإجتماعية والصحية.
- الشؤون الإعلامية والسياحية.
- الشؤون التشريعية و الإدارية.

2- بروز عصر التكتلات الإقتصادية، مما يحتم على دول المنطقة مواجهة ذلك عن طريق قيام تكتل إقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية.

3- العمل على ترسيخ وتعميق وتدعيم ما تحقق من إنجازات تهم الشعوب و الدول.

4- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

5- دافع عجلة التقدم العلمي والتقني في المجالات الصناعية والنقدين والزراعة، والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مركز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

[1] وصاف سعيدي،**مجلس التعاون الخليجي**، دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الإقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول "التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشركة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلومالتيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8 ،9 ماي 2004،ص01.

6- إقامة المشاريع العسكرية المشتركة والتنسيق الأجنبي.

7- إقامة إتحاد جمركي بين الدول المجلس.

8- إتاحة تملك العقار في كل دول المجلس لكل مواطني المجلس.

9- تحرير التجارة بين دول المجلس.

10- مشروع الربط الكهربائي بين الدول المجلس.

المطلب الثالث : دوافع التعاون الإقليمي لأقطار المجلس

أظهرت حاجة الأقطار العربية الخليجية إلى التعاون الإنمائي مع دوائر حيوية ، اقتصادية ، وذلك لتأمين العوامل والمقومات اللازمة لبناء قاعدة تنموية .

أولا : محددات التنمية والتعاون الإقليمي

هناك أربعة محددات رئيسية متصلة بنشاطات التنمية ، باعتبارها مساعدة ومساهمة في خلق البيئة المناسبة لها ، وهي كما يلي :[1]

1-قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية :

تولى أحد التقارير التي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وتقويم الموقف المتعلق بوفرة الموراد الطبيعية والبشرية في الأقطار العربية ، فأصاب عند ما ذكر بأنه تصور الوطن العربي ، من زاوية إقليمية ، بمجموعة الموارد المتنافرة والمختلفة والمتكاملة في انحائه المختلفة ، بالموارد البشرية الماهرة وغير ماهرة ، بوفرة رأس المال و الافتقار إليه ، بوفرة وغياب الموارد الطبيعية ، بتعرض موارده الطبيعية الأساسية للنضوب السريع ، وتعرض رؤوس أمواله للتآكل مع توفر الحاجة إلى التحويلالإقتصادي الدراماتيكي خلال جيل.

[1] فؤاد حمدي لبسي ، **التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي** ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1984 ، ص 167.

2- تدفق رأس المال :

يعتبر رأس المال محددا رئيسيا للتنمية الإقتصادية ، ولكن يبقى السؤال المتعلق بشروط قيام هذا العامل بدوره الإيجابي في خدمة التنمية ، فشواهد التجربة العملية تشير الى أنه حيثما توفر رأس المال ، يستطيع إحداث تأثيرات إيجابية في حركة التنمية ، خاصة طالما أمكن معالجة المعوقات التي تواجه هذا العامل . ومن ناحية ثانية ، لا يعتبر هذا العامل كافيا بحد ذاته ، إذ ينبغي أن يتكامل مع جهود أخرى تتصل بإدارة التنمية والجهاز الحكومي والعمالة وجدية الالتزام بالأهداف و التغيرات التكنولوجية وغيرها . وتمتلك أقطار المجلس هذا العامل بوفرة نسبية ، بينما لا يتوفر إلى المدى الذي يتفق والحاجة إليه في أنحاء عديدة من الأقطار العربية.

3- اختيارات التنمية وإمكانات التعاون :

هناك ثلاثة أنماط من الخيارات الإستراتجية المتاحة للتنمية في الأقطار النامية وتتمثل فيما يلي :

أ- التوجه صوب تفضيل القطاع الصناعي في مواجهة القطاع الزراعي أو العكس .

ب- تبني السياسات التي تعطي الأولوية إما للنشاطات كثيفة رأس المال ، وإما تلك الكثيفة بالعمالة.

ج- تفضيل النشاطات المتعلقة بالإحلال محل المستوردات بدلا من الإضافة إلى النشاطات الموجهة للتصدير.

وما يهمنا في هذا المجال يتعلق بالكيفية التي يساهم من خلالها التعاون الإقليمي في تأمين المزيد من حرية الحركة لاختيار فيما بين الخيارات المتاحة أعلاه ، وتحقيق أقصى فائدة ممكنة من كل منها ، وفي هذا الإتجاه تمكن الإشارة إلى العوامل الإيجابية التالية المرتبطة بالتعاون الإقليمي [1]:

[1] فؤاد حمدي لبسيي ، **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 275 .

أ-تتاح لحركة التنمية فرصة الانطلاق من قاعدة أوسع للموارد المتاحة.

ب-تأمين المزايا الناجمة عن التكامل بين نشاطات القطاع الصناعي والزراعي ، ويمكن للنشاطات الصناعية أن تتبع أو ترافق النشاطات الزراعية فور تبني توجع للتعاون الإنمائي بين الدائرتين الإقليمية و شبه الإقليمية.

ج- امكانية تبني كلا الاختيارين المتعلقين بالصناعات و النشاطات الاحلالية والصناعات والنشاطات الموجهة للتصدير ، وذلك في ظل التعاون الإقليمي .

ثانيا : العمالة العربية والتعاون الإنمائي

يساهم النمو السكاني في تعظيم قوة العمل المتاحة للدول النامية ، وبافتراض إستمرار الوضع الجاري للنمو السكاني في الوطن العربي ، فان من المتوقع توليد قوة عمل كبيرة خلال العقود القادمة ، وتشير التطورات المتعلقة بحركة إنتقال العمالة بين طرفي الوطن العربي ، إلى وجود عاملين رئيسين ساهما في التأثير على إتجاهات ونطاق هذه الحركة ، إرتبط الأول بوجود فائض في القوى العاملة في بعض الأقطار ، وإرتبط العامل بحدوث طفرة في الأسعار و مداخيل النفط وما ترتب عليها من تبني للبرامج إنمائية طموحة وذلك من قبل الأقطار العربية المصدرة للنفط مع خلق الحاجة إلى استرادها لأعداد كبيرة من القوى العاملة العربية و الأجنبية خلال فترة السبعينيات ، ونجم عن ذلك تصنيف الوطن العربي فيها يتعلق بحركة انتقال العمالة بين أرجاء أو سوق العمل ، إلى أقطار مضيفة ، وتشمل جميع الأقطار المنتجة للنفط و أقطار مصدرة للعمالة وتشمل باقي الأقطار العربية ولبنان أيضا.[1]

[1] فؤاد حمدي لبسي ، **التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي** ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1984 ، ص 276.

1-الأهمية الاقتصادية لحركة العمالة في الوطن العربي :

لا ترتبط أهمية حركة العمالة العربية بما ينجم فقط عن مساهمتها الجارية في اقتصاديات الأقطار المستوردة لها ،وإنما بدورها في إحداث قوة الدفع اللازم للتنمية واستمرارية حركتها في هذه الأقطار .ومما تجدر ملاحظته أن الدوافع والوضع الاجتماعي و النفسي وموقف العمالة العربية تختلف كلها بالنسبة للعامل العربي المهاجر للأقطار العربية بالمقارنة مع العامل الأجنبي .

تسهل هذه الخصائص عملية اندماج العامل العربي في حركة التنمية للأقطار المستوردة للعمالة ومساهمته فيها بالكفاءة المطلوبة ، خاصة لكون العمالة العربية تمثل مختلف الجموعات الاجتماعية وتتكون أغلبيتها من العناصر الفنية والأجهزة الإدارية الرئيسية .

2-المصالح المشتركة للأقطار المصدرة والمستوردة للعمالة

أ- تشير التنبوءات المتعلقة بالمؤشرات الديموغرافية وقوة العمل في الأقطار العربية إلى استمرارية الظروف الموافقة لحركة الهجرة العمالية .

ب- يمتلك الوطن العربي احتياطا كبيرا من قوى العمل .

ت- هناك مسألة متصلة بالحكم النهائي على جدوى استمرارية الاعتماد على العمالة المستوردة مع الأخذ في الاعتبار تكلفتها بجميع جوانبها.

ثالثا :القطاع الصناعي ودوافع التعاون الإنمائي[1]

1-أهمية كبر المشاريع والأسواق في عملية التنمية الصناعية

كان الاهتمام بمسألة التنمية الصناعية وخلق الظروف التي من شأنها أن تدفع باتجاه انجاح جهودها الى جعل التوجه نحو التصنيع أحد الحوافز الرئيسية للتعاون أو التكامل الإقتصادي ، خاصة من خلال التأثيرات الايجابية لنظرية اقتصاديات الحجم الكبير ، واتساع الأسواق وتأثيرها على خلق ظروف أفضل للإنتاج الصناعي .

2- أهمية التعاون الإقليمي للتنمية الصناعية :

نشير فيما يلي أهمية تجميع الأسواق العربية من أجل دعم فرص التصنيع في الوطن العربي وإلقاء الضوء على انعكاسات ذلك على دوافع التعاون الإقليمي للأقطار العربية الخليجية.

فيها يتعلق بالأسس الفنية اللازم تأمينها لإجراء التحليلات المذكورة أعلاه تجدر الإشارةإلى النتائج التي توصل إليها وهي كما يلي [2]:

أ-حجم السلعات التحويلية المنتجة بكفاءة لا يقل كثيرا في الأقطار النامية في درجة تصنيعها عنه في الأقطار الصناعية ذات الأسواق الأكبر للسلعة نفسها في الأسواق الأقطار النامية.

ب- تلعب العوامل الفنية التي تحدد حجم المصنع في الصناعات التحويلية الدور نفسه تقريبا ، في تحديد مستوى الإنتاج في الأقطار الصناعية و الأقطار النامية الأقل تصنيعا مع العلم بوجود بعض العوامل في الأقطار النامية ، والتي تقضي بعض الاختلاف في تصميم الطاقة والحجم الأمثل للصناعات .

[1] فؤاد حمدي لبسي،، **التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 280 .

[2] فؤاد حمدي لبسي، المرجع نفسه ، ص 281.

المبحث الثاني: مراحل التكامل الخليجي وأهم العقبات التي تواجهه

لقد تميزت مراحل التكامل الخليجي بعدة خطوات منها الإتحاد الجمركي والسوق الخارجية المشتركة إلى غير ذلك كما تميزت هذه المراحل بعدة عقبات سنتطرق إليها.

المطلب الأول: مراحل التكامل الخليجي

نجد هناك خمسة مراحل أساسية مربها التكامل الخليجي وسنذكرها في هذه النقاط.

أولا– منطقة التجارة الحرة: وقعت الدول 6 الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي الإتفاقية الإقتصادية الموحدة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 08 جوان 1981 وقد تضمنت الإتفاقية بالسماح بإستراد وتصدير منتجات الدول الأعضاء. ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية وإعفائها من الرسوم، وتعتبر المنتجات وطنية، إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الأعضاء عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، وعلى أن لا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51% ويعني ذلك قيام مطلقة تجارية حرة بين الدول الأعضاء.[1]

ثانيا– الإتحاد الجمركي:هو خطوة فروربة نحو التكامل النقدي ثم الإقتصادي فالسياسي، قرار المجلس الأعلى في دورته 23 التي عقدت بدولة قطر يومي 21و22 ديسمبر 2002 مباركة قيام الإتحاد الجمركي لدول المجلس في 2003/01/01 وأمر الإجراءات والخطوات التي إتفقت عليها لجنة التعاون المالي والإقتصادي لقيام الإتحاد الجمركي. لدول المجلس وقد تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

[1]– منتدي التمويل الإسلامي :قسم علوم التيسير (علوم الإدارة) الإقتصاد الكلي، الإقتصاد الجزئي، الإقتصاد الدولي، تجربة التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية 11/05/2007.

1- الإتحاد الجمركي هو المنطقة التي تستبعد فيها الرسوم الجمركية واللوائح والإجراءات المقيدة للتجارة بين دول الإتحاد وتطبيق فيها رسوم وضرائب جمركية ولوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

2- يقوم الإتحاد الجمركي لدول المجلس على الأسس التالية :

-تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي

- نظام قانوني جمركي موحد.

- إعتماد اللوائح والأنظمة المتماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة.

- توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالإستراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس.

- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

- إنتقال السلع بين المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية مع الأخذ في الإعتبار تطبيق أنظمة الحجز البيطري والزراعي والسلع الممنوعة والمفيدة.

- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.[1]

ثالثا– السوق المشتركة: إتفقت الدول الأعضاء على تنفيذ القواعد التنفيذية الكافية بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون معاملة متساوية لمعاملة مواطنيها في مجال حرية الإنتقال والعمل وإقامة وحق التملك والإرث وحرية ممارسة النشاط الإقتصادي حيث تم السماح للمنتجين الطبيعيين و الإعتباريين بتصدير منتجاتهم إلى أي دولة عضو دون الحاجة إلى وكيل محلي معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني دول المجلس معاملة مثيلاتها

[1]-**منتدي التمويل الإسلامي**، مرجع سبق ذكره.

الوطنية. السماح لمواطني المجلس الطبيعيين والإعتباريين بممارسة الأنشطة الإقتصادية في المجالات الصناعية والزراعية والمقاولات والفندقية والمطاعم والصيانة والتشغيل والمجلات التعليمية ومختلف الوظائف الإدارية المساعدة بالدول الأعضاء بممارسة النشاط التجاري والسماح لعدد من المهنيين وجميع الحرفيين بممارسة مهنهم وحرفهم في أي دول من الدول. والمساواة في المعاملة الضريبية، ومع حق التملك للعقار والسكن لمواطني دول المجلس.[1]

رابعا– الإتحاد الإقتصادي:إتفق أعضاء مجلس التعاون الخليجي على تنسيق السياسات والعلاقات التجارية للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى كما إتفقوا على توحيد الأنظمة و القوانين المتعلقة بالإستثمار وتنسيق السياسات المالية والنقدية و المصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية والعمل على توحيد العملة.

تم توحيد وتقريب عدد من هذه الأنظمة منها إصدار النظام الموحد للإستثمار رأس المال الأجنبيبدول المجلس والنظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني ، وضع قواعد لتنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية، وتم مكوين عدد من المؤسسات الخليجية المشتركة.

التأخر في البدى بإتخاد الإجراءات اللإزمة بإصدار العملة الخليجية الموحدة إختلاف السياسات الخاصة بالحوافز والمميزات التي تعطي للقطاع الخاص إقرار توحيد الأداه القانونية التي تصدر بها القرارات التطبيقية لقرارات المجلس الأعلى في المجلات الإقتصادية.[2]

[1]–رويدة بنت عبد الرحمان عبد اللطيف ابراهيم، **تطبيق نظريته الإتحاد الجمركي علي دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، **قسم الإقتصاد**، جامعة الملك سعود، 1997،ص 11.

[2]– المرجع نفسه، ص12..

خامسا– العملة الخليجية الموحدة: جاء قرار مجلس دول التعاون الخليجي تإجازة مرحلة جديدة بإقامة إتحاد نقدي بين دول المجلس من خلال إقرار الدول الأمريكي كمثبت للعملات الخليجية وذلك من خلال لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك الخليجية التي تجمع مرتين في السنة، ورأت اللجنة أهمية الوصول إلى وحدة نقدية من خلال تقريب السياسات المالية والنقدية بين دول المجلس، غير أن الخلاف كان ولا يزال يتركز في عدم الإتفاق على آلية لتقريب السياسات النقدية المتباينة مثل سعر الفائدة، الحصم، خصوصا وأنه لا يمكن الوصول إلى عملة موحدة دون توحيد السياسات المالية والمصرفية وهو الشيء المفقود.[1]

المطلب الثاني: المعوقات الداخلية والخارجية التي تقف أمام دول المجلس في تحقيق التكامل

سنتطرق فيما يلي إلى المعوقات الداخلية والخارجية من خلال العقبات التي تقف أمام تحقيق التكامل

أولا–المعوقات الداخلية وتتمثل فيما يلي:

أ– العمالة الأجنبية وتأثيرها على قوة العمل المحلية.

وطبقا لتقرير أعده مصرف الإمارات الصناعي حول الخلل في أسواق العمل الخليجية والتي تتراجع فيها نسبة العاملين المواطنين مقارنة بالعاملين الأجانب(نسبة العمالة الوافدة إلى مجموع القوى العاملة 90 بالنسبة للإمارات، 62 بالنسبة إلى البحرين، 65 بالنسبة للسعودية، 65 عمان 86قطر 83 كويت)، فقد أظهرت الدراسة أن قيمة التحويلات الخارجية قد إرتفعت بنسبة 31% في عام 2008 لتبلغ 40مليار دولار أمريكي مقارنة بعام 2007 حيث كانت تصل إلى 30,5 مليار دولار أمريكي.

[1]– رويدة بنت عبد الرحمان عبد اللطيف ابراهيم، **تطبيق نظريته الإتحاد الجمركي علي دول مجلس التعاون الخليجي**، مرجع سبق ذكره،ص 13.

- تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من بروز ظاهرة الجيل الثاني من العمالة الوافدة، وتعفي هنا المقيم الذي أنجب وكون حياة إجتماعية وإنضم أولاده(الجيل الثاني) إلى سوق العمل، وهذا الجيل الذي لا يعرف موطنا آخر غير دول مجلس التعاون الخليجي التي عمل وعاش فيها حيث يشكل معضلة كبيرة في كيفية إستعابه ضمن الأنساق الإجتماعية والثقافية لمجتمعات دول المجلس التعاون.[1]

ثانيا– معوقات تنفيذ الإتفاقية الإقتصادية

توجد بعض العقبات الإدارية التي تقف أمام تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموجدة وبالتالي تعيق التكامل الإقتصادي بين دول المجلس. لذلك لابد من تخطيها ووضع الحلول المناسبة لها. وتتمثل هذه العقابات، في أن هناك بعض الدول الأعضاء في المجلس تقوم بإحالة البضائع المتنقلة بين دول المجلس إلى المركز الجمركية المتواجدة داخل البلاد التي تبعد على المركز الحدودية بمسافات طويلة وذلك بقصد إتمام إجراءات ترسيمها لذلك تقضي هذه البضاعة وقتا طويلا في نقاط الجمارك والعبور، كما أنكل دولة من دول المجلس تختلف عن الأخرى من ناحية تشريعاتها وقوانينها المتعلقة بالنشاط التنموي، غموض بعض النصوص في الإتفاقية مثل الفقرة أ من المادة الثالثة حيث تشترط الإتفاقية لإكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدول عن 40%من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها. وأن لا تقل نسبة مساهمة مواطني المجلس عن 51% فالقيمة المضافة قد تكون لها أكثر من مفهوم.[2]

[1]– زايد الزيد، **مجلس التعاون الخليجي أم الأطلس المتوسطي؟** جريدة إلكترونية كويتية العدد47 www.alaan.cc/pagedetails?nid=p . a s تاريخ الاطلاع :2018/05/14 على الساعة 20.30.

[2]– عزوز مقدم، **المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي**، صحيفة الوسط البحرينية العدد 836 www.alwasatnews.com/836/NEWS/REAd، تاريخ الاطلاع :2018/05/14 على الساعة 22.15.

المشكلات الحدودة: لعبت مشكلات الحدود، وإن تم التواصل إلى تسويات في بعضها، دورا رئيسيا في توتير الأجواء وإشعال الخصومات بين دول المنضمة، وعلى أبسط الأحوال حالت دون التعاون المطلوب بين الدول والشعوب ولا حاجة إلى التدليل على ذلك، فهي حقيقة عامة تنطبق على الدول والأقاليم في العالم ككل ولم تكن دول الخليج وجواره بمنأى عن هذا، و إكتفت دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الداء الذي حال دون تحقيق المجلس أهدافه. كما كان لهذا العامل إنعكاساته في العلاقات مع دول الجوار. وعلى رغم من أن الموروث التاريخي الممثل في الإستعمار أو الحرب القبلية سبب رئيسي لمشكلات الحدود. فإن بعض هذا الموروث لم تتم تجاوزه حتى الآن. مما يجعل الجيل الحاضر مسئولا مباشرا عن عدم العي الجاد لبحث وبكل الوسائل عن معالجة مشكلات الحدود بالوسائل السلمية لتخطي الماضي والعمل من أجل الحاضر والمستقبل.

فنجد أن هناك الخلاف الحدودي السعودي الإمراتي، والخلاف السعودي القطري، القطري البحريني، الإمراتي العماني، الكويتي القطري.[1]

ثالثا– المعوقات الخارجية[2]

أ– **إستمرار التوتر في منطقة الخليج:** لم تشهد المنطقة الخليجية منذ تأسيس المجلس إستقرارا إقليما، إذ ترافق تأسيسه مع حرب الخليج الأول (الحرب العراقية الإيرانية) التي إستمرت حتى نهاية عقد الثمانيات في القرن العشرين تلته فترة الهدوء لبضع سنوات. وبدأت في العقد الأخير من القرن العشرين أزمة هزت منطقة الخليج العربي بشكل عام ألا وهي غزو العراق للكويت ما أدخل المنطقة في دوامة من الحرب

[1] عزوز مقدم، **المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي**، صحيفة الوسط البحرينية العدد 836 ، تاريخ الاطلاع :2018/05/14 على الساعة 22.15. www.alwasatnews.com/836/NEWS/READ

[2] أمل الحمد، قمة الكويت، **والمسيرة مستمرة حصاد المسيرة لعام 2009 نشرة شهرية**، العدد الثاني، الأمانة العامة الرياض،2009.ص03.

والتدخل الأجنبي مازالت مستمرة حتى الآن حيث يتواجد الغز والأمريكي للعراق والحديث عن تقنية لعدد من الدول من أجل تمزيق وحدة الوطن العربي، الأمر الذي سيؤثر على مستقبل الإستقرار السياسي في منطقة الخليج، ويخلق تحديات إضافية لدول المجلس، وهناك من يرى أن إحتلال العراق الآن من قبل أمريكا وبريطانيا يهدف إلى وجود مصدر إستراتيجي للنفط خارج دول المجلس، أما فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران فقد حاول الغرب منذ البداية أن يرغب دول المنطقة من الهجوم الإيراني، وحاول قادة المجلس المؤسسون مرارا تأكيد البعد الشامل لعملهم المشترك وعدم إستهدافهم إيران بالتحالف الخليجي حتى لا تفسر هذه الجارة الكبيرة والحساسة وجود تكتل عربي في جنوبها بأنه عدائي.

ب- **التكالب الدولي على المنطقة:** لقد أصبح الخليج العربي نتيجة لأهميته الإستراتيجية و الإقتصادية محل إهتمام دولي كبير، ووضعت لذلك الإستراتيجيات المختلفة للسيطرة عليه أو على الأقل تأمين إحتياجاتها النفطية وضمان مصدر طاقتها. وما يحدث الآن في العراق خير دليل على ذلك مهما كانت مبررات هذه الحرب.

لقد كان لكل هذه الأسباب دور في عرقلة التنمية والتكامل الإقتصادي في منطقة الخليج العربي ويستطيع أبناء هذه المنطقة الدفاع عن سيادة بلدانهم ومكاسب دولهم، وذلك من خلال التكاتف والتلاحم فيما بينهم والعمل بشكل جماعي خاصة عند دخولهم المفاوضات مع الدول الأجنبية من أجل الحصول على مكاسب وحقوقهم وبذلك يحافظون على ثرواتهم النفطية.

المطلب الثالث : تحديات مجلس التعاون الخليجي

أولا : التحديات السياسية

قام في الأصل مجلس التعاون الخليجي بسبب دوافع ومخاوف أمنية ، لا تزال تتصدر الأجندة السياسية في دول الخليج العربي ، ومواجهة الأخطار الخارجية و المطامع الإقليمية خاصة بعد اندلا ع الثورة الإيرانية وسقوط الشاه ، وتهديد الخميني بتصدير الصورة الإسلامية إلى المحيط الإقليمي العربي والإسلامي لإيران ، تزامن ذلك وازدياد الصراع الدولي على الخليج الذي تشكل منطقة المركز الرئيسي للنفط في العا لم .

ويبدو أن قدر المنطقة الخليجية أن لا تشهد استقرارا سياسيا ، فتأسيس المجلس تزامنا وحرب الخليج الأولى ، ثم حرب تحرير الكويت التي قادتها الولايات المتحدة ، مما أحدثت هزات في منطقة الخليج العربي والعا لم العربي برمته ، في دوامة من الحرب والتدخل الأجنبي خاصة بعد احتلال العراق والحديث عن تقسيمه لعدة من الدول ، من أجل تمزيق وحدته مما سيؤثر على مستقبل الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي ، ويخلق تحديات إضافية للمجلس .

ولهذا السبب كان الإعلان في قمة المنامة لسنة 2000 بالبحرين عن توقيع اتفاقية الدفاع الخليجية المشتركة وميلاد مشروع درع الجزيرة الذي تمت صياغته في إطار مجلس التعاون الخليجي ، والذي لا يزال دون الطموحات الخليجية ، من أجل صياغة إستراتجية خليجية دفاعية مشتركة ، كما أن الاقتراح العماني ببناء جيش خليجي موحد واجه عقبات أدت إلى تجميده .

والجميع يدرك أن الرهان على المظلة الأمنية الخارجية الأمريكية والغربية ولا يمكن الركون إليه طويلا ، فضلا عن أنها تشكل عبئا ماليا وتكلفة سياسية وتزداد ثقلا مع مرور الأيام.[1]

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الإقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 99.

ثانيا : التحديات الاقتصادية

مع التسليم بالمنجزات الاقتصادية التي تحققت لدى مجلس التعاون الخليجي كالتسهيلات في الضرائب والجمارك وحرية الحركة إلى غير ذلك من تسهيل حرية المرور والسلع بين دول المجلس ، زيادة على القيام بالمشاريع الاقتصادية المشتركة بين هذه الدول الا أن هناك تحديات اقتصادية ولا تزال تعترض مسيرة دول المجلس وهي كالتالي :

1-التشابه بين إقتصاديات دول المجلس ودون تنوعها مما يجعل الفائدة من المشاريع المشتركة دون جدى اقتصادية ، وأن بعض اقتصاديات دول المجلس تكتمل بالكامل على عائدات النفط ، كما أن المشاريع المشتركة ، يغلب عليها الطابع الاستهلاكي وبالتالي فالعوائد التنافسية غير واردة .

2-تبعية دول المجلس دون أي قيمة اقتصادية ، لأن كل الدول تستورد ما تحتاجه من الخارج ليس لديها أي منتوجات تعتمد فيها بعضها على بعض.

3-عدم تنويع مصادر الدخل في معظم هذه الدول وإعتمادها بصورة كلية في ميزانياتها على الموارد النفطية مما يعزز الأنا والذاتية في التعامل الدولي ، وهذا تكون له آثار سلبية على التعاون بين الدول المشكلة للمجلس في إطار التنافس على أسواق النفط ، خاصة في ظل تدني الأسعار مما سيخلق تحديات إضافية لهذه الدول ، في ظل ظهور قوى نفطية جديدة في سوق النفط العالمي ، وإذا توخينا الدقة في بحر قزوين .[1]

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الإقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 101.

المبحث الثالث :التجارة البينية والتجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي

لعبت التجارة الخارجية أهمية بالغة لدى دول مجلس التعاون الخارجي وذلك بسبب انفتاحها على العالم الخارجي وفتح المجال للاستثمار والتبادل التجاري.

المطلب الأول : التجارة الخارجية لدول المجلس

أولا: التجارة الخارجية[1]

انخفضت الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون بما نسبته 12.9 % في العام 2016م . و منذ ذلك العام 2013 م سجلت صادرات دول المجلس تراجع ا نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية منذ منتصف العام 2014 م، حيث شهد العام 2015 م أكبر انخفاض لصادرات دول المجلس السلعية بلغت نسبته 37.5 % بعد أن تراجع سعر النفط من 85.6 دولار أمريكي للبرميل في العام 2014م إلى 85.41 دولار أمريكي للبرميل في العام 2015م.

وتوجهت قطاعات التصدير الأساسية توجها سالبا في العام 2016 م، حيث انخفضت صادرات النفط و الغاز بنسبة 17.5 % ، والصادرات السلعية وطنية المنشأ بنسبة 2.5 % و إعادة التصدير بنسبة 1.5%.

[1] موقع المركز الاحصائي الخليجي : https://www.gccstat.org/en/ تاريخ الاطلاع : 2018/05/20 على الساعة 23.30.

جدول رقم (3–1) : نسبة التغير السنوي في صادرات دول المجلس للفترة 2011 –2016 م (%)

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات السلعية وطنية المنشأ	إعادة تصدير	صادرات النفط و الغاز
2011 م	46.7	37.1	15.4	51.7
2012 م	10.4	27.9	1.1	9.2
2013 م	1.5-	9.0-	7.9	1.3-
2014 م	9.9-	0.0	1.9	12.2-
2015 م	37.5-	7.1-	7.6-	45.1-
2016 م	12.9-	2.5-	1.5-	17.5-

المصدر : المركز الاحصائي الخليجي GCC statistical

شهدت دولة قطر أكبر انخفاض في إجمالي صادراتها السلعية في العام 2016 م بنسبة بلغت 27.1 % حيث انخفضت قطاعات التصدير الأساسية بما في ذلك صادرات النفط والغاز، والصادرات السلعية وطنية المنشأ، وإعادة التصدير بنسبة 28.8 % ، و 18.1 % ، و 7.1% على التوالي.

وعلى وجه العموم انخفضت قطاعات التصدير الأساسية لكل دول مجلس التعاون في العام 2016 ما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة والتي شهدت ارتفاع ا في الصادرات السلعية وطنية المنشأ بنسبة بلغت 13.2 % ومملكة البحرين وسلطنة عمان والذي شهد فيهما قطاع إعادة التصدير نم و ا بلغت نسبته 2.5 % و 2.4% على التوالي.[1]

[1] موقع المركز الاحصائي الخليجي : https://www.gccstat.org/en/ تاريخ الاطلاع : 2018/05/20 على الساعة 23.30.

جدول (3–2) : نسبة التغير في قطاعات التصدير الأساسية في دول مجلس التعاون في 2016 م مقارنة مع عام 2015 م معدل النمو السنوي (%)

	إجمالي الصادرات	صادرات النفط و الغاز	الصادرات السلعية وطنية المنشأ	إعادة تصدير
الامارات	5.0-	17.9-	13.2	0.7-
البحرين	18.4-	23.7-	8.7-	2.5
السعودية	11.1-	11.7-	8.4-	10.4-
عمان	22.2-	25.7-	24.3-	2.4
قطر	27.1-	28.8-	18.1-	7.1-
الكويت	15.7-	15.5-	20.2-	11.2-

المصدر : المركز الاحصائي الخليجي GCC statistical

وبصورة موازية للصادرات، انخفضت واردات دول المجلس السلعية في العام 2016 م مقارنة مع العام 2015م حيث سجلت كل دول مجلس التعاون انخفاض ا إجمالي ا في وارداتها السلعية بلغت نسبته 5.8 % بإستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة والتي سجلت ارتفاعا في وارداتها السلعية بنسبة 0.2% .

وسجلت سلطنة عمان أكبر انخفاض في الورادات السلعية في دول مجلس التعاون في العام 2016 م بنسبة بلغت 31.6%.[1]

[1] موقع المركز الاحصائي الخليجي : https://www.gccstat.org/en/ تاريخ الاطلاع : 2018/05/20 على الساعة 23.30.

جدول (3-3): معدل النمو السنوي (%) في الواردات السلعية في دول مجلس التعاون للفترة 2011-2016م

العام	مجلس التعاون	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2011 م	19.0	24.2	3.8-	21.9	17.2	5.2-	6.7
2012 م	14.1	11.3	2.1	18.1	25.3	14.6	8.6
2013 م	4.6	2.1	9.2-	6.9	11.7	8.4	5.1
2014 م	3.2	2.0	22.9	3.8	10.2-	11.5	5.4
2015 م	1.2-	*2.8-	2.3	0.4	15.6-	7.4	0.6
2016 م	8.5-	2.0	7.9-	20.1-	31.6-	2.2-	1.0-

المصدر : المركز الإحصائي الخليجي GCC statistical

ثانيا : تعميق الدور التنموي للتجارة الخارجية :

لقد اتضح مما سبق الدور الرئيسي الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية،في اقتصاديات دول المجلس ، والذي تمثل في توليد العملة الأجنبية و المدخرات المحلية ،التي استثمرتها دول المنطقة لتنفيذ كثير من المشروعات التنموية ، وأهمها مشروع البنية الأساسية التي اكتملت في الغالب ، غير أن هذه العائدات من الصادرات النفطية لم تحقق كثيراً من الأهداف التنموية المتوقعة منها والتي يأتي في مقدمتها التنويع في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس ، وما يتبعه من تنويع في الصادرات والإيرادات ، وبالتالي تحقيق نمو يؤدي في النهاية إلى تقليل اعتماد هذه الدول على غيرها ، ويؤهلها لمواجهة عصر ما بعد النفط.

المطلب الثاني : التجارة البينية

أولا : واقع التجارة البينية[1]

تمثل العلاقات الاقتصادية، بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، واحدة من السمات والمبادئ الأساسية التي استهدفها قيام مجلس التعاون. ولذلك فإن سعي دول المجلس لتحقيق التكامل فيما بينها في هذا الإطار لا يتوقف. ولكن الأمر مع ذلك يحتاج إلى مراجعة من آن إلى آخر لمعرفة الصورة على حقيقتها، وتعد مسألة مراجعة التجارة البينية لدول مجلس التعاون ضرورة بالنظر إلى واقعها ومحاولة استشراف آفاق تطورها فمن غير المقبول أن تتراجع التجارة البينية لدول المجلس ، في الوقت الذي ترتفع فيه وارداتها من باقي دول العالم، وكما أن اقتصاديات دول مجلس التعاون تنافسية لم تحقق هدفها التكاملي ، ولذلك فإن المواجهة تتطلب توحيد السياسات التجارية الخارجية .

وتعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية فمن خلالها تحقق الدول التكامل الاقتصادي ، وتسد فجوة الموارد فيما بينها ، حيث تنقل عناصر الإنتاج من سلع وخدمات من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية من هذه العناصر تصدير إلى المناطق ذات الوفرة النسبية الأقل استيراد . ويمكن القول بأن قدرة الاقتصاد على الاستغناء عن التجارة والاعتماد على القدرات الذاتية،تتناسب طردياً مع وفرة الموارد المحلية والمتاحة ، فالاقتصاد الذي يمتلك موارد أكثر تنوعاً تقل أهمية التجارة الخارجية في مجمل أنشطته ، والعكس صحيح .

[1] موقع المركز الاحصائي الخليجي : https://www.gccstat.org/en/ تاريخ الاطلاع : 2018/05/20 على الساعة 23.30.

تميزت الفترة2011-2013 م بنمو سنوي كبير في التجارة البينية في دول مجلس التعاون وخاصة الصادرات السلعية الوطنية المنشأ وتجارة إعادة التصدير فارتفعت نسبة التجارة البينية الإجمالية خلال الأعوام 2011م، و 2012 م، و 2013 م بنسبة 17.14 % ، و 14.2 % ، و 12.6 % ، على التوالي.

زاد متوسط النمو السنوي للصادرات السلعية الوطنية المنشأ خلال الفترة 2013 – 2011 م بنسبة 20.3 % واعادة التصدير بنسبة% 17.1 ، غير أن التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون انخفض في الفترة 2014-2016م متأثر ا بالانخفاض الكلي في صادرات وواردات دول المجلس على أثر انخفاض أسعار النفط العالمية.

جدول (3-4): نسبة (%) التغير في التجارة البينية لدول مجلس التعاون للفترة 2011-2016م

العام	الصادرات السلعية وطنية المنشأ	إعادة تصدير	النفط و الغاز	الاجمالي
2011 م	5.0-	17.9-	13.2	0.7-
2012 م	18.4-	23.7-	8.7-	2.5
2013 م	11.1-	11.7-	8.4-	10.4-
2014 م	22.2-	25.7-	24.3-	2.4
2015 م	27.1-	28.8-	18.1-	7.1-
2016 م	15.7-	15.5-	20.2-	11.2-

المصدر : المركز الاحصائي الخليجي GCC statistical

ثانيا : عوائق التجارة البينية

وعلى الرغم من تكريس دول مجلس التعاون الخليج العربية لفوائض النفط، التي تراكمت في أواخر الثمانينات، لتعزيز قواعد الإنتاج وتنويع مصادر الدخل ، و ما ترتب على ذلك من تطور الصناعات الخليجية وتزايد الإنتاج الخليجي النفطي، ولكن حجم التجارة البينية الخليجية لم يرقى إلى مستوى طموحات دول المجلس الأمر الذي يشير إلى وجود معوقات تحول دون انسياب السلع بين هذه الدول ، وتتحكم الدول بتجارتها مع الدول الأخرى من خلال الأنظمة والقوانين التي تشركها بهدف كبح أو زيادة تجارتها مع دول ما أو من سلعة ما، ووفقاً لاتفاقيات وقوانين منظمة التجارة العالمية فإن مثل هذه الممارسات تعد غير شرعية مع وجود بعض الاستثناءات فأية معاملة تمييزية سلبية تزيد من عوائق التجارة ضد منتجات أي من الدول الأعضاء تعد أمراً مرفوضاً أما إذا كانت هذه المعاملة إيجابية تحد من عوائق التجارة فإن قوانين منظمة التجارة العالمية تلزم الدول المعنية بتعميم مثل هذه المعاملة على منتجات جميع الدول الأعضاء.

وقد استثنت المنظمة من هذا المبدأ السلع ذات الآثار السلبية على الصحة أو تلك المرفوضة من الناحية الدينية ، مثل السجائر والمشروبات الروحية ، واستثنت الدول والتجمعات الاقتصادية والسياسية والإقليمية مثل الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1].

ومن منظور المعاملة التمييزية ، يمكن القول أن جميع الدول الخليجية في تعاملها مع منتجات باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لا تتعامل أي منها سلبياً مع هذه المنتجات ولكن وجود التعرفة الجمركية أو فرضها على المنتجات الوطنية الخليجية يساوي بين هذه المنتجات ومثيلاتها غير الخليجية في أسواق

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الإقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 107.

الدول الأعضاء وبالتالي يفقدها بعض الميزات التنافسية ويحد من الإقبال عليها كما أن نسبة القيم المضافة محلياً اللازمة لتحديد المنتجات الوطنية والتي تبلغ 40% تعتبر مرتفعة في اقتصاديات تفتقر إلى كل عناصر الإنتاج عدا الطاقة ورأس المال.

ومن معوقات التجارة البينية بين دول المجلس غياب السياسة التجارية الموحدة فعدم توحيد هذه الدول لسياساتها التجارية مع العالم الخارجي الأمر الذي يضع الواردات من منتجات الدول الخليجية في وضع تنافسي غير متكافئ مع مثيلاتها الأجنبية في البلد الخليجي المعني بالاستيراد باستثناء توحيد مواصفات بعض السلع و الاستيراد المشترك لسلع أخرى، فإن دول المجلس ما زالت تتنافس فيما بينها على الأسواق الخارجية في جانبي الاستيراد والتصدير، وتتعامل مع منظمة التجارة العالمية كدول منفصلة ،وليس كمجتمع اقتصادي وتفرض كل منها على وارداتها تعريفات جمركية تختلف عما تفرضه باقي دول المجلس كما أن اهتمام كل هذه الدول ينصب على منتجاتها الوطنية وليس على منتجات دول المجلس الأخرى ، عند وضع السياسة التجارية الخارجية والتفكير بحماية الصناعات الناشئة[1].

إن غياب السياسة التجارية الموحدة قد يكون واحد من أهم العقبات التي تواجه التجارة البينية الخليجية ، فالتعامل المنفصل مع منظمة التجارة العالمية يضعف الوضع التفاوضي للدول المعنية ، ويحد من قدرة دول المجلس على توحيد سياساتها التجارية وخاصة ما يتعلق منها بالتعريفات الجمركية ، على السلع المستوردة من العالم الخارجي ومن شأن النظرة المحلية للمنتجات الوطنية أن تحد من الوضع التنافسي للصناعات الخليجية وبالتالي تقلل من أهمية هذه الصناعات وتعوق مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس في ظل تماثل الهياكل الإنتاجية ، لاقتصاديات دول المجلس من حيث حاجاتها إلى عناصر الإنتاج

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الإقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 108..

عدا الطاقة ورأس المال ، وكنتيجة لما أسلفناه من سياسات تجارية اتجهت استثمارات الدول الخليجية نحو صناعات تنافسية، بدلا من اتجاهها نحو صناعات تكاملية الأمر الذي زاد من تشبث كل دول المجلس بحماية صناعاتها الناشئة، خوفاً من خسارة المنتجين علماً بأن الخسائر المرتبطة بعدم حماية الصناعات الوطنية الناشئة، هي خسائر اقتصادية فقط ، في حين تعتبر منافع تحرير التجارة البينية الخليجية وتحقيق التكامل الاقتصادي دائماً اقتصادياً وأمنياً واجتماعياكما تعاني التجارة البينية الخليجية من معوقات أخرى قد تكون في معظمها نتاجاً مباشراً أو غير مباشر للمعوقات سالفة الذكر. فباعتمادها على عناصر ومدخلات الإنتاج الأجنبية تصبح تكاليف الإنتاج في دول المجلس أعلى من مثيلاتها خارج هذه الدول فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هامش الزيادة في تكلفة إنشاء الصناعات الخليجية على مبدأ تسليم المفتاح تزيد بنسبة 30% 60% من تكلفة إنشاء مثيلاتها في الاتحاد الأوربي وبطبيعة الحال فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج يضعف الوضع التنافسي للمنتجات الخليجية أمام مثيلاتها غير الخليجية ويقود الجهات المعنية في دول المجلس إلى التدخل وحماية المنتجات الأمر الذي يعوق حركة التجارة ويعوق مسيرة التكامل الاقتصادي.

ومن المعوقات الأخرى تلك المرتبطة بعدم توفير البيانات والإحصاءات التجارية الدقيقة في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق ، وتلك المتعلقة بالنقل مثل التأخير المرتبط بإجراء العبور بين الدول جراء تأشيرة العبور ، وتفتيش الحمولات في مراكز الحدود، وغيرها من الإجراءات المعوقة والمكلفة مثل سير الشاحنات في قوافل .ان من شأن مثل هذه المعوقات أن تزيد من تكليف البضائع والمنتجات العابرة ، وبالتالي تضعف من وضعها التنافسي أمام مثيلاتها غير الخليجية.[1]

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الإقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 110.

خلاصة الفصل:

من خلال ما قدمناه في هذا الفصل نستنتج أن مجلس التعاون الخليجي أنشأ في بداية الثمانيات من القرن الماضي، لكنه قطع خطواته بشكل مركز منذ عام 2001 وذلك لتحقيق التكامل الإقتصادي، من خلال إنشاء الإتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، و الى الآن مازالت الجهود منصبة نحو تحقيق أهم خطوات التكامل، وهو إصدار العملة الخليجية الموحدة. وتميزت المسيرة نحو التكامل بالبطء الشديد، ولكن مازالت الإرادة السياسية والشعبية موجودة لإكمال تلك المسيرة التي تخللتها إنجازات عدة وعوائق أبطأت من تحقيق كافة الإنجازات المرجوة، التي تواكب طموحات وتطلعات شعوب مجلس التعاون الخليجي.

خاتمة:

لقد تناولت الرسالة قضية هامة على صعيد الاقتصاد العالمي عموما وعلى صعيد التجارة الدولية بشكل خاص، إذ اختصت بدراسة مدى تأثير ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية.

حيث يمكننا القول وأخيرا فإن ما يمكن به ختم هذه الدراسة هو أن معظم المبادرات لإنشاء الترتيبات الإقليمية قد نجحت في الدول المتقدمة وبعض الدول الصناعية الجديدة، رغم وجود بعض النتائج السلبية والمتباينة بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يبرز الإرادة السياسية الصريحة للارتقاء إلى مستوى أفضل، أما النقطة التي تلفت الانتباه هو أن معظم التكتلات في إفريقيا وفي الدول العربية قد فشلت، الأمر الذي يطرح علامة استفهام.

ومن ثم فعلى الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا، التفكير جديا وبسرعة لضمان مصالحها الاقتصادية، إما عن طريق التوصل لترتيبات إقليمية ملائمة أو عن طريق إنشاء تكتلات جديدة، مما يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية في وقت أصبحت فيه ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافيا وسياسيا، حيث بدأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد في غضون ذلك بالتشكل كحتمية أفرزتها ظروف انتهاء الحرب الباردة، واحتدام الصراع من أجل اقتسام الأسواق بين القوى الكبرى وبسط نفوذها التجاري تحقيقا لمبدأ تعظيم المنافع ولو على حساب إفقار الجار، وفي ظل نظام كهذا قائم على عدم التكافؤ والمساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية في

عالم الحيتان، وإنما لأن الانعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة، مما يعطي للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى.

ان هذه التكتلات القوية و الناجحة على المستوى الدولي ، هي التي أثرت و بشكل ملحوظ على حركة التجارة الدولية ،بينما لم يكن هناك أي تأثير على هذه الأخيرة من قبل التكتلات التي أنشأتها الدول النامية خاصة العربية منها ،بل على العكس تأثرت هذه التكتلات .

مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

تنامت و تزايدت ظاهرة التكتلات نتيجة لنوايا الدول في تصريف منتوجاتها و توسيع رقعتها السوقية من جهة و في مواجهة الأزمات المتوقعة من جهة أخرى.

الفرضية الثانية:

لقد تحررت التجارة الخارجية في ظل قيام التكتلات الاقتصادية لأن هذا الأخير يعمل على تقسيم العمل و التخصص مما يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري البيني ثم الخارجي.

الفرضية الثالثة:

لقد تحررت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بعدما تحررت تجارتها البينية.

وفيما يلي بيان لأهم النتائج والاقتراحات المتوصل إليها، إضافة إلى آفاق للبحث قد تكون نقطة انطلاق لدراسات أخرى أكثر عمقا وإفادة.

خاتمة:

ضرورة تواؤم التكتلات الاقتصادية الإقليمية مع منظمة التجارة العالمية، لأن إنشاء هذه التكتلات يخضع لقيود عديدة وضعتها المنظمة العالمية للتجارة، للحد من عدم تناسقها مع العولمة والعمل على توافقها مع مبدأ عدم التمييز، والحد من آثارها الضارة على الدول غير الأعضاء، وهذا ما شملته المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات)، بما يدعم الهدف النهائي وهو حرية التجارة العالمية.

إن تحرير التجارة البيئية قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة الخارجية ،فزيادة الدخل داخل التكتل تسفر عن زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة الدولية و تصبح التكتلات الاقتصادية عامل بناء و نقطة انطلاق نحو إزالة الحواجز و تحقيق مزيد من انفتاح الأسواق و تحرير التجارة الدولية.

نختلف مع الرأي الذي يؤمن بأننا متجهون نحو انقسام العالم إلى تكتلات متناحرة بدلا من الانفتاح على التجارة الدولية، ونساند الرأي الذي يرى تكامل وتفاعل هذه التكتلات مع الإطار المتعدد الأطراف ليصل العالم إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة، خاصة في ضوء القدر الكبير من التداخل والتشابك بين هذه التكتلات سعيا نحو التحرير الكلي للتجارة العالمية.

الاقتراحات

- إن التكتلات الاقتصادية لا تبدي استعدادات لتحرير التجارة الدولية، ما دامت و إلى حد الساعة تطبق إجراءات تميزية خاصة القيود غير الجمركية ،والتي تحد من دخول السلع و الخدمات خاصة من الدول النامية إلى أسواقها ،و هذا الذي يعيق مسار إنشاء منطقة تجارة حرة عالمية.

- على الدول النامية عموما والعربية خصوصا، التفكير بسرعة وبجدية لضمان مصالحها الاقتصادية الخاصة وزيادة مكاسبها من التجارة الدولية، إما عن طريق تفعيل تكتلاتها المقامة حاليا أو الدخول في تكتلات جديدة مبنية على أسس اقتصادية سليمة، الأمر الذي يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية.
- البدء بالتكامل الاقتصادي قبل السياسي، بمعنى البدء بمجالات اقتصادية بسيطة تكون أقل إثارة للخلافات ثم الانتقال إلى مجالات أخرى أكثر تكاملا، بعد ذلك التفكير في التكامل السياسي.
- توحيد الجهود وتنسيق المواقف وتعزيز التعاون الإقليمي، ليس فقط للحفاظ على المصالح الخاصة، وإنما لأن الانعزال ليس هناك ما يبرره بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة، مما يعطي التكتل بين البلدان النامية أهمية قصوى.

آفاق الدراسة:

لقد تناولت الرسالة موضوع تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، لكن لم تكن تأثيرات هذه الظاهرة على حركة التجارة الدولية فحسب، بل كانت لها انعكاسات أخرى في مجالات عدة يمكن دراستها من خلال النقاط التالية:

- ✓ انعكاسات التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء.
- ✓ هل الوصول إلى توحيد العملة في دول مجلس التعاون الخليجي ،سيؤدي إلى القول أنه تكتل ناجح مثل تكتل الاتحاد الأوروبي.

قائمة المصادر و المراجع

أولا :الكتب

1- أحمد عادل حشيش ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ،2000.

2- اكرام عبد الرحيم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2002.

3- جمال الدين العويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر ، 2000.

4- حسين عمر ، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** ، دار الفكر العربي ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى ،1998.

5- رعد حسن. الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**. دار النشر. الطبعة الأولى، الجزء الأول. 2000.

6- سامي عفيفي حاتم ، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية** ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثالثة ،مصر، 2005.

7- عبد القادر رزيق المخادمي ، **التكامل الاقتصادي الغربي (في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل)** ، ديوان المطبوعات الجامعية،، بن عكنون الجزائر ، 2009.

8-عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، **اقتصاديات النقود و الصرفية و التجارة الدولية**، الدار الجامعية. الإسكندرية. 1996.

9-فارس رشيد البياتي ، **الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار غار حراء ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2014.

10- فؤاد حمدي لبسي ، **التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي** ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1984.

11- محمد توفيق عبد المجيد ، **العولمة والتكتلات الاقتصادية** ، دار الفكر الجامعي، الاسكندية، 2013 ، ط 13.

12- محمد توفيق عبد المجيد ، **العولمة والتكتلات الإقليمية** ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر، 2013.

13- محمد يونس ، **التجارة الدولية وتكتلات الاقتصادية** ، بدون طبعة ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2001.

14- محمود يونس ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، د ط، 2010.

15- نزيه عبد المقصود مبروك ، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى،2013.

ثانيا المذكرات و الأطروحات

16- الصادق بوشنافة، **الاثار المحتملة لانضما الجزائر للمنظمة العالدية للتجارة على قطاع صناعة الادوية حالة مجمع صيدال** أطروحة دكتوره(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2007/2006.

17- عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013.

18- عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011-2012.

19- فيصل لوصيف ، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر** ،1970-2012 ، مذكرة ماجستير في علوم التسير ، جامعة سطيف ، 2013-2014.

20- آسيا الوافي ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2006-2007.

21- شحاب نوال ، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و السياسية ، جامعة الجزائر3 ، 2010/2009.

22- رويدة بنت عبد الرحمان عبد اللطيف ابراهيم، **تطبيق نظريته الإتحاد الجمركي علي دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، **قسم الإقتصاد**، جامعة الملك سعود، 1997.

23- تركية صغير ، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي خلال 1990-2014** ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسير، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، 2014-2015.

ثالثا : المؤتمرات و الملتقيات

24- وصاف سعيدي،**مجلس التعاون الخليجي**، دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الإقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول "التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشركة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلومالتيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8 ،9 ماي 2004.

25- منتدي التمويل الإسلامي :قسم علوم التيسير (علوم الإدارة) الإقتصاد الكلي، الإقتصاد الجزئي، الإقتصاد الدولي، تجربة التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية 11/05/2007.

26- رابعا : إحصائيات و تقارير

27- أمل الحمد، قمة الكويت، **والمسيرة مستمرة حصاد المسيرة لعام 2009 نشرة شهرية**، العدد الثاني، الأمانة العامة الرياض،2009.

28- عزوز مقدم، **المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي،**

صحيفة الوسط البحرينية العدد 836

خامسا : المواقع الالكترونية

29- http://m.facebook.com.posts

30- kenanaonline.com.user/aukfpoot ،.

31- الموسوعة العربية /www.arab.ency.com/tr، البحوث ، السوق العربية المشتركة.

32- www.gcc-sg.org/index2b

33- **مجلس التعاون الخليجي أم الأطلس المتوسطي،** جريدة إلكترونية كويتية

العدد47www.alaan.cc/pagedetails?nid.asp

34- عزوز مقدم، **المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي،**

صحيفة الوسط البحرينية العدد 836

35- www.alwasatnews.com/836/NEWS/REAd

36- موقع المركز الإحصائي الخليجي : https://www.gccstat.org/en/